المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة في الفكر النحوي
(قراءة في المبدأ والمفاهيم والمواقف)

د. زكي بن صالح بن سعد الحريول
قسم اللغة لعربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الإمام محمد بن سعود، فرع الأحساء

المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة في الفكر النحوي (قراءة في المبدأ والمفاهيم والمواقف)

د. زكي بن صالح بن سعد الحريول

قسم اللغة العربية– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الإمام محمد بن سعود، فرع الأحساء

تاريخ تقديم البحث: ٢٥/ ٦/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ١٥/ ٨/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة عند النحويين، حيث مواقف النحويين من هذه الظاهرة تحتاج إلى مزيد تحقيق وجمعٍ بين المعطى النظري والتطبيقي في المنجزات النحوية، كما أنَّ هذه الظاهرة لم تُدرس–فيما أعلم– دراسة تنطلق من أصول علم النحو العربي والمساحة المشتركة بينها وبين علم القراءات، وتؤوب إليها بنتائج تمس جذور هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: المفاضلة، القراءات، النحويين، ثعلب، النحّاس، أبو حيان.

A comparison between the frequent Qur'anic readings in grammatical thought - a reading in the principle, concepts and positions

Dr. Zaki Saleh Saad Al-Hariol
Department of Arabic Language - Faculty of Sharia and Islamic Studies
Imam Muhammad bin Saud Islamic university, Al Ahsa Branch

Abstract:

This research aims to study the phenomenon of Comparison between the frequent Qur'anic readings of grammarians, as the grammarians 'attitudes towards this phenomenon require further investigation and a combination of theoretical and applied given in grammatical achievements, and this phenomenon has not been studied - as far as I know - a study based on the origins of Arabic grammar and the common space between it and the science of readings, and it repels it with results that touch the roots of this phenomenon.

key words: Comparison, Qur'anic readings, Grammarians, Tha'lab, Al-Nahhas, Abu Hayyan

المقدّمة:

المفاضلة بين القراءات القرآنية ظاهرة لها حضورها وتأثيرها في الدرس اللغوي، ومرتبطة بجوانب نظرية وتطبيقية في موقف النحاة من القراءات القرآنية، لا تزال بحاجة إلى التداول والبحث، وهذا ما يضطلع به بحثنا هذا الموسوم بـ(المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة في الفكر النحوي–قراءة في المبدأ والمفاهيم والمواقف).

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كونه موضِّحًا مهمًّا لعلاقة جهد نحاة العربية بأعلى درجات القراءات القرآنية وهي القراءات المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول، وحساسية إنزال المعايير اللغوية على النص القرآني لتفضيل قراءة على أخرى. كما أن هناك خلطًا شديدًا عند كثير من الباحثين في قدرة الجمع بين النصوص النظرية الواردة من علماء العربية في منع التفضيل بين القراءات والواقع المليء بالمفاضلة في كتب معاني القرآن وإعرابه وتوجيه قراءاته.

وتبقى علاقة النحاة بالقراءات القرآنية بحاجة إلى دراسات مُعمَقة، تُحرر المفاهيم وتتفهم المراحل، وذلك من أجل الوصول إلى حقيقة موقف النحويين في الحكم على القراءات القرآنية والمفاضلة بينها –تنظيرًا وتطبيقًا.

والمفاضلة: مفاعلة من (فَضْل)، و«الفاء والضاد واللام أصلٌ صحيحٌ يدل على زيادة في شيء»[1]، ويمكننا تقريب المراد بالمفاضلة: بأنها تفضيل النحويّ لقراءة قرآنية متواترة على قراءة متواترة أخرى أو أكثر.

---

(١) مقاييس اللغة ٥٠٨/٤، (ف ض ل).

والمستقرّ عند علماء القراءات أن القراءة المتواترة هي: «كل قراءة وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة، المقطوع بها»[١]، ويلحق بالقراءات المتواترة (القراءات المشهورة) أو (القراءات الصحيحة)[٢]، وهي ما صح سندها بنقل العدل الضابط إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم.

وبالجملة فإنه لا يُقرأ إلا بما استفاض نقله وتلقته الأمة بالقبول، كما إنّ جمهور العلماء على أنَّ القراءات السبع متفقٌ على تواترها، والثلاث بعدها (قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف) مختلفٌ فيها، والصحيح أنّها متواترة برواتها المشهورين في جمهور أفرادها، والأربع الباقية (قراءة الحسن البصري، والأعمش، واليزيدي، وابن محيصن) هي قراءات شاذة باتفاق[٣].

ولأجل ذلك فقد جمعت مادة هذا البحث وقسمتها إلى تقْدمةٍ تعقبها ثلاثة مباحث، أمّا المبحث الأول: ففيه موقف النحويين من مبدأ (المفاضلة)، والمبحث الثاني: موانع المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة (قراءة توظيفية)، والمبحث الثالث: مبدأ (المفاضلة) اللغوية في الفكر النحوي، وقد استصفيتُ من هذه المباحث وعلى ضوئها أهم النتائج الجديرة بالاختتام.

---

(١) منجد المقرئين، لابن الجزري ١٥.

(٢) المرجع السابق ١٦.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر ٩/١، لطائف الإشارات، للقسطلاني ١٧٠/١، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ١٤٧/١.

أمّا عن الدراسات السابقة التي قد يظهر من عنوانها أنّها ذات تماسّ مع بحثنا أو تشترك في مسائل (التفضيل) أو(الترجيح) أو (الاختيار)، فلم أقف إلّا على دراستين، هما:

الأولى: بحث بعنوان (المفاضلة والترجيح بين القراءات: نماذج تطبيقية مؤصلة)، للدكتور حسن سالم هبشان، نشره بمجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، العدد الثاني عشر، ٢٠١٦م.

والأخَرى: بحث بعنوان (أسباب الترجيح بين القراءات المتواترة، دراسة ونقد)، للدكتور عماد أبو مغلي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثلاثون (٢)، حزيران، ٢٠١٣م.

وهاتان الدراستان-وغيرها-تريان منع التفضيل بين القراءات المتواترة، تسليمًا لظاهر نصوص بعض العلماء، أما بحثنا فيختلف عنها في طريقة التداول وفي النتيجة والموقف كذلك. فقد عنيت دراستنا بتجلية حقيقة مواقف المانعين من خلال محاولة الجمع بين نصوصهم النظرية وواقع ما كان من توجيه للقراءات في مؤلفاتهم، كما عُنيت دراستنا بربط تداول هذه الظاهرة بأصول علم النحو العربي ونظرياته الكبرى وبأصول علم القراءات ومفاهيمه الرئيسة؛ رغبةً في سبر أغوار هذه الظاهرة وتحرير موقفٍ لغوي يستند إلى أصول هذين العلمين من جهة، ويراعي الفروق بين معطياتهما من جهة أخرى.

ونسأل الله الإخلاص والعون والسداد.

المبحث الأوُّل: موقف النحويين من مبدأ (المفاضلة).

استقراء كتب النحو العربي يُظهر لنا أن المفاضلة بين القراءات المتواترة متجذرة في الفكر النحوي[١]، ومن نماذج المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة عند أئمة النحو الآتي:

- نص سيبويه على جواز الجزم والرفع في الفعل المعطوف بعد تمام جملة الشرط، ثم قال: «وقال، عز وجل: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[٢]، والرفع[٣] هاهنا وجه الكلام وهو الجيّد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعلُ هنا كما كان يجري في غير الجزاء»[٤].
- وقال الفراء في قول الله، عز وجل: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا﴾[٥]: «وقوله (ويَلْقَون) و(ويُلَقَّون فيها)، كلٌ قد قرئَ به[٦] و(يَلْقونَ) أعجبُ إليَّ؛ لأنَّ القراءة لو

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٩٠، معاني القرآن، للفراء ١/٧٤، المقتضب ٤/١٢٤، معاني القرآن وإعرابه ١/١١٩، الأصول، لابن السراج ٢/٤٠١، إعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه ٦٢، الحجة، لأبي علي ١/٣٠٨، البحر المحيط ٦/٤٨١.

(٢) البقرة:٢٧١.

(٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر(ونُكفِّرُ) برفع الراء، وقرأ نافع وحمزة والكسائي (ونُكفِّرْ) بالجزم، وقرأ ابن عامر وحفص (ويُكفِّرُ) بالياء والرفع على الاستئناف، الحجة، لأبي علي ٢/ ٣٩٩، حجة القراءات، لابن زنجلة ١٤٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٩٠

(٥) الفرقان: ٧٥.

(٦) قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (ويَلْقون فيها) بفتح الياء وإسكان اللام مخففًا، والباقون بضم الياء وفتح اللام مشددًا، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٤٦٨، التيسير، للداني ١٣٣.

كانت على (يُلقَّون) كانت بالباء في العربية؛ لأنك تقول: فلان يُتلَّقى بالسلام والخير. وهو صواب، يُلَقَّونه ويَلَقَّون به، كما تقول: أخذت بالخطام وأخذته»[١].

- وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ﴾[٢]: «وقرأ ابن كثير[٣]: فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ، والاختيار ما عليه الإجماع وهو في العربية أقوى، لأنّ آدمَ تعلّم هذه الكلمات، والعرب تقول: تلقيت هذا من فلان»[٤].

- وقال النحاس في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ﴾[٥]، «قرأ أهل المدينة وأهل البصرة وعاصم (وقد خلقتك من قبلُ)، وقرأ سائر الكوفيين (وقد خلقناك)[٦]، قال أبو جعفر: والقراءة الأولى أشبه بالسواد»[٧].

***

(١) معاني القرآن ٢/٢٧٥.

(٢) البقرة: ٣٣.

(٣) قرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب (كلمات)، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ١٥٤، حجة القراءات، لابن زنجلة ٩٤، النشر في القراءات العشر ٢/٢١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١١٦.

(٥) مريم: ٩.

(٦) ينظر: التيسير، للداني ١٤٨.

(٧) إعراب القران ٣/٨.

المنسوب إليهم المنع وحقيقة الموقف.

إنَّ أشهر من أُسند إليهم، قديمًا وحديثًا، منع المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة هم:

١-أبو العبّاس ثعلب (٢٩١هـ).

٢-أبو جعفر النحاس(٣٣٨هـ).

٣-أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ).

وهم-كما ترى-يمثّلون قلّة قليلة من النحويين، ويمكن تجلية ما سهَّل نسبة المنع إليهم من جهة، ومناقشة حقيقة هذه النسبة من جهة أخرى في البيان الآتي:

أولاً: موقف أبي العباس ثعلب.

تناقل المتأخرون حكايةً، نقلها أبو حيّان بقوله: «وحكى أبو عمر الزاهد في كتاب (اليواقيت)[١] أنّ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبًا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع.

وقال: قال ثعلبٌ من كلام نفسه: إذا اختلف الإعرابُ في القرآن عن السبعة[٢] لم أُفضِّل إعرابًا على إعرابٍ من القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام

---

(١) كتاب مفقود لغلام ثعلب وهو غير كتابه (ياقوتة الصراط) كما أوضح ذلك أ.د.محمد بن يعقوب التركستاني، في مقدمة تحقيقه الرصينة. ينظر: ياقوتة الصراط ١٢٩.

(٢) الأظهر أنّ ورود كلمة (السبعة) كان تحريفًا، لأن "التسبيع" كان على يد ابن مجاهد (٣٢٤هـ) المتوفى بعد ثعلب. يؤيد ذلك الرواية المتقدمة التي خلت من ذكر (السبعة) لأبي الفضل الرازي (٤٥٤هـ) عن ابن مِقْسَم (٣٥٤هـ)، قال: «وقد حدثونا عن أبي بكر بن مقسم عن أحمد بن

الناس فضّلت الأقوى. ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى فإنه كان عالمًا بالنحو واللغة متدينًا ثقةً»[1]. غير أنّ الذي يعود إلى مجالس هذا العَلَم، وقد اشتُهر عن هذا العلم الجليل منع المفاضلة[2]، يجد أنه يفاضل بين القراءات القرآنية المتواترة بطريقة صريحة.

وبعد استقراء لمجالسه –رحمه الله –وجدت موضعين صريحين في التفضيل من بين مواضع لا تتجاوز العشرة ذكر فيها قراءات قرآنية:

- قال ثعلب: «في قوله: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ﴾[3]، هي الزيتونة. (تنبتُ بالدهن) قال: الاختيار فتح التاء[4]. و(تُنْبِتُ) لا يحتاج إلى باء، وهي قليلةٌ في اللغة، إنما يُقال خرجتُ به وأخرجته، وذهبتُ به وأذهبتهُ»[5].

يحي ثعلب النحوي أنه كان يقول: لا تُفَضِّل إعرابًا على إعراب القرآن، فإذا جئت إلى كلام الناس ففضّل الأقوال». وقد أورد السيوطي نص ثعلب بتغيير بسيط، لكن بلا لفظ (السبعة). ينظر: معاني الأحرف السبعة، لأبي الفضل الرازي ٣٥٦.

(١) البحر المحيط ٤٧٣/١١. وينظر: الدر المصون ٤٨/١، الإتقان، للسيوطي ٢٢٩/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٨/١، البرهان، للزركشي ٣٣٩/١، الإتقان، للسيوطي ٢٩٩/١، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ٣٩٤/١، علم إعراب القرآن (تأصيل وبيان) ٢٥٨، قواعد نقد القراءات القرآنية ٥٦١.

(٣) المؤمنون: ٢٠.

(٤) قرأ بضم التاء ابن كثير وأبو عمرو، والباقون بالفتح. ينظر: التيسير، للداني ١٢٩.

(٥) مجالس ثعلب ١٦٤/١.

- ورأي ثعلب في قاعدة إضافة المئة والألف إلى الجمع هو رأي الجمهور[١]: خلافًا للفراء[٢]، وهو المنع في سعة الكلام، لذا قال في توجيه قول الله، عز وجل: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾[٣]: «من قال: (ولبثوا في كهفهم ثلثمائةٍ سنينَ)[٤]، فهو الاختيار؛ لأنَّ السنين جمعٌ، ولا تُخرج مفسِّرة، كأنّه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلثمائة، فالسنون تابعة للثلثمائة، والثلثمائة تابعة للسنون. وإذا قال ثلثمائة سنينَ فأضاف، فإنَّ السنين فيها لغات، يُقال: هذه سنون فاعْلم، ومررتُ بسنينَ فاعلم. هذا جمعٌ على ما فسرناه. ولغةٌ يقولون: هذه سنينُك، ومرَّت سنينُك، فيثبتون النون، فيجعلونها كالواحد، فعلى هذه أضافوا»[٥].

ومما مضى تبين بصريح قول أبي العباس أنه فاضل بين القراءات القرآنية المتواترة.

***

(١) ينظر: المقتضب ١٧١/٢، الايضاح في شرح المفصل ٥٨٩/٢، التذييل والتكميل ٢٨١/٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٣٨/٢.

(٣) الكهف: ٢٥.

(٤) قرأ حمزة والكسائي بإضافة (مئة)، وقرأ بقية السبعة بتنوين (مئة). ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٣٩٠، حجة القراءات، لابن زنجلة ٤١٤.

(٥) مجالس ثعلب ٢٦٥/١.

ثانيا: موقف أبي جعفر النحاس.

على المستوى التنظيري هناك نصوص قد يُستدل بها على منعه للمفاضلة بين القراءات القرآنية:

- قال أبو جعفر مُنكِرًا على الفراء تفضيله بين قراءتين مُتواترتين: «وهذا ما ينكر على الفراء أنْ يُقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أمور من هذه، لأنها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل: هكذا أُنزل؛ لأنهم لا يجتمعون على ضلالةٍ، فكيف تكون إحداهما أجود من الأخرى؟»[(١)].
- وقال: «والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يُقال إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعًا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك»[(٢)].
- وقال في موضع من مواضع ردّه على مفاضلة الفراء: «وعظيمٌ من القول أن يُقال فيما قرأت به الجماعة، ووقع للسواد المنقول عن الصحابة الذين أخذوه عن النبي، صلى الله عليه وسلم: أجود وأخير والقراءتان جميعًا نقلها الجماعة عن الجماعة»[(٣)].
- وقال: «وإذا جاء الشيء على هذا الاجتماع حُظِر في الديانة أن يُقال: إحداهما أولى من الأخرى»[(٤)].

---

(١) إعراب القرآن ١٣٦/٤.

(٢) إعراب القرآن ٦٢/٥.

(٣) إعراب القرآن ٢٤٠/٥.

(٤) إعراب القرآن ٢٩٠/٥.

لكنَّ حقيقة التطبيق في نحو النحّاس، رحمه الله، تدل على غير ما اشتهر عنه[١]، فقد فاضل بشكل واضحٍ، وألفاظٍ صريحة: «القراءة بالرفع وهي أبينُ وأصح»[٢]، «أجود القراءات»[٣]، «القراءة بالضم أولى»[٤]، «وقراءة حمزة أصوب وأولى»[٥]، «والقراءة الأولى أشبه بالسواد»[٦]، «والقراءة الأولى حسنةٌ بيّنة»[٧]، «وإن كانت القراءة الأولى أبين وأوضح تأويلا»[٨].

كل ذلك، وغيره[٩]، يدل على أن مبدأ المفاضلة بين القراءات المتواترة حاضرٌ بوضوح في النحو القرآني عند أبي جعفر، والغريب أن تنظير منع المفاضلة والمفاضلة نفسها يقعان في كتاب واحد ولذلك تفسير لاحق بإذن الله.

---

(١) ينظر: البرهان، للزركشي ٣٣٩/١، الإتقان، للسيوطي ٢٢٩/١، القراءات وأثرها على التفسير والأحكام ٣٩٣/١، الاختيار في القراءات/٣٦، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي ١٧٢، قواعد نقد القراءات القرآنية ٥٦١، منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها ١٤٦، في أدلة النحو ٦٥، التفاوت البلاغي بين آي القرآن ٣٨٨.

(٢) إعراب القرآن ٣٠٥/١.

(٣) إعراب القرآن ٣٣٩/١.

(٤) إعراب القرآن ٤٧٣/٢.

(٥) إعراب القرآن ٤٧٥/٢.

(٦) إعراب القرآن ٨/٣.

(٧) إعراب القرآن ١١٢/٣.

(٨) إعراب القرآن ١٦٦/٣.

(٩) ركز البحث على نقل النصوص والشواهد من كتاب (إعراب القرآن) للنحاس، وذلك لهدف تجلية موقف أشهر من أسند إليه المنع من أئمة النحو، ولسبب آخر وهو أنني لم أجد كتابًا في توجيه القراءات وإعرابها يمكن أن يلتقط منه الباحثون في علاقة النحاة بالقراءات القرآنية إشارات جوهرية مثل هذا السفر العظيم.

ثالثا: موقف أبي حيان الأندلسي.

أبو حيان ممن يُسند إليهم منع المفاضلة بين القراءات المتواترة[١]، وقد نقلنا نصّه الذي عدّ فيه أبا العباس ثعلبًا سلفًا صالحًا له في ذلك المنع. ومن أقواله في ذلك الآتي:

«وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي؛ لأنّ هذه القراءات كلها صحيحٌ ومرويٌّ ثابت عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولكلٍّ منها وجهٌ في العربية، فلا يُمكن ترجيح قراءة على قراءة»[٢].

«وتكلموا في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، وقد تقدَّم أنّي لا أرى شيئا من هذه التراجيح؛ لأنها كلها منقولةٌ متواترة قرآنًا، فلا ترجيح في إحدى القراءتين على الأخرى»[٣].

ومع هذا التنظير الصريح من أبي حيان لمنع المفاضلة، فإنّ أبا حيّان فاضل تطبيقيًّا –وبدرجة أقل من غيره–بعضًا من المفاضلة في تفسيره، ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[٤]: «وقال ابن عطية[٥]: الجزم[٦] في الراء أفصح هذه القراءات،

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي ٣٨.

(٢) البحر المحيط ٢٤٧/٦.

(٣) البحر المحيط ٤٧٨/٧.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٣٧٥/١.

(٦) ذُكر تخريج قراءة (ويكفِّر) سابقا. ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة ١٤٧، التيسير، للداني ٧١١.

لأنها تؤذن بدخول التكفير للجزاء، وكونه مشروطًا إن وقع الخفاء، وأمّا رفع الراء فليس هذا المعنى. انتهى.

ونقول: إن الرفع أبلغ وأعلم؛ لأنّ الجزم يكون على أنه معطوفٌ على جواب الشرط الثاني، والرّفع يدل على أنّ التكفير مترتِّبٌ من جهة المعنى على بذل الصدقات، أبديت أو أخفيت؛ لأنّا نعلم أنّ هذا التكفير متعلقٌ بما قبله، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يخصصه به، ولا يمكن أن يُقال: إنّ الذي يُبدي الصدقات لا يُكفَّر من سيئاته، «فقد صار التكفير شاملا للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها، وإن كان الإخفاء خيرًا من الإبداء»[(١)].

وربما نقل أبو حيَّان ترجيحات الأئمة في الموضع الواحد بلا إنكار منه[(٢)]، «وهو، بعامّةٍ، لا يُفاضل بين القراءات المتواترة ولا ينص على الوجه الأفصح إلا نادرًا، وإنما كل همه أن يوجِّه الوارد منها، ويدافع عن القراءات المنقودة»[(٣)].

***

(١) البحر المحيط ٦/ ٤٨٩. وينظر: البحر المحيط ٤٨١/٦.

(٢) البحر المحيط ٥٣٧/٦.

(٣) النحو وكتب التفسير ٩٣٢/٢.

وقصارى القول فيما مضى من دراسة وصفية للواقع النحوي للعلماء المنسوب إليهم المنع كالتالي:

١-ثبت أنّ ثعلبًا والنحاس وأبا حيان =لم يخلُ نحوهم القرآني من المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة.

٢-أبو حيان، رحمه الله، معروف بموقفه الأثري وبدفاعه عن القراءات القرآنية، لكن مبدأ المفاضلة بين القراءات المتواترة لم يكن معدومًا في تفكيره النحوي، وإن كانت المفاضلة في (البحر المحيط) قليلة جدا مقارنة بما في (إعراب القرآن) للنحاس من تفضيل.

٣-يشترك العلماء الثلاثة في وجود تناقضٍ بين ظاهر نصوصهم النظرية مع الواقع الإجرائي في إعرابهم وتوجيهاتهم القرآنية، ولذلك تفسيرٌ في مبحثٍ تحليلٍ لاحقٍ، بإذن الله.

***

المبحث الثاني: موانع المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة. (قراءة توظيفية)

التناقض الظاهر بين النصوص التنظيرية للنحاة المشتهر عنهم المنع والواقع الإجرائي المشتمل على التفضيل =يمكن أنّ نستخلص منه موازنةً أو موقفًا نظفر منه بمواءمةٍ تخصص العام، أو تقيد المطلق.

- **وأما أبو العباس ثعلب،** فليس له من نصوص أو مزيد تنظير يمكن أن نلتفت إليه، غير ما نقلناه، سابقًا، عن تلميذه، وتناقله العلماء عنه. لكنه يعبر بالتأكيد عن طبيعة اجتهادات مرحلة من مراحل علاقة النحوي بالقراءات القرآنية، وهي اجتهادات يمكن التأريخ لها من بداية القرن الرابع الهجري.

- **وأما أبو جعفر النحاس،** فأعتقد أن المنع المنسوب إليه، اكتسب تجذره في أذهان الكثيرين من موانع التفضيل التي ظهرت بوضوح في إعرابه للقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، فهو –في أئمة النحو–أكثر من قدَّم تنظيرًا مقبولًا ومهمًّا لظاهرة المفاضلة–يمكن للباحث أن يلتقط منه إشارات، يسوغ توظيفها في استكناه هذه الظاهرة، أو في الكشف عن طبيعة مرحلة من مراحل العلاقة بين النحاة والقراءات القرآنية.

وقد رأيتُ أنَّ موقفه هو إلى الاعتقاد بوجود موانع للتفضيل أقرب منه إلى المنع المطلق.

- و**أما أبو حيان،** رحمه الله، فإنّ قلة المفاضلة بين القراءات المتواترة في تفسيره مؤذنةٌ بطبيعة تطور الفكر النحوي، فهو من نحاة القرن الثامن والباحثون يسجلون للمتأخرين من النحاة علاقةً أكثر مواءمة مع القراءات القرآنية، ولا ريب أنَّ العامل المؤثر الأكبر في هذه العلاقة هي انكشاف الضبابية عن تحقق

مفهوم (التواتر)، واستقرار شأن (القراءات المتواترة) بالتدوين والتسبيع وتلقي الأمة لها بالقبول، وليس في هذا الكلام إشارة من قريب أو بعيد إلى نفي وقوع تضعيف القراءات أو المفاضلة بينها عند المتأخرين، ولذلك تحليلٌ لاحقٌ، بإذن الله.

موانع المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة:

هناك موانع للمفاضلة نص عليها بعض النحويين–وفي مقدمتهم النحّاس– وصادق عليها علماء علوم القرآن وقراءاته، وهي كالتالي:

١–أن تكون القراءتان بمعنى واحد.

قال أبو جعفر في قول الحق، تبارك وتعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً ۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾[١]: «والمعنى في القراءتين[٢] واحد، ولا اختيار فيهما، من قرأ "ليُنذر" جعله للقرآن أو لله، جل وعز، إذا كان للقرآن فالنبي، صلى الله عليه وسلم، هو المنذِر به، وكذا إذا كان لله، جل وعز، فإذا عرف المعنى لم يقع في ذلك اختيار»[٣].

– وكان النحاس كثيرًا ما يرفض التفريق بين القراءات بلا دليل، ويرفض تكلف الفروق اللفظية في القراءات، ومن ذلك: «وأحسن من هذا أن يكون (وصَّى) و(أوصى) بمعنى واحد، مثل (كرَّمنا وأكرَمْنا)»[٤]، «والمعنى واحد

---

(١) الأحقاف: ١٢.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (لِيُنذرَ) بالياء، وقرأ نافع وابن عامر (لِتُنذرَ) بالتاء، ينظر السبعة، لابن مجاهد ٥٩٦.

(٣) إعراب القرآن ١٦٢/٤.

(٤) إعراب القرآن ٢٦٤/١.

...وليس يقع في هذا اختيار»[1]، وكثيرًا ما يقول: «وهما لغتان بمعنى واحد»[2]، «وهذه التفريقات لا تُقبل إلا بحجة ودليل»[3].

– وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾[4]، نجد النحاس يوافق الكسائي[5] في أنّ (السَّلم) و(السِّلم) واحد[6]، ويخالف أبا عمرو في أن الأولى بمعنى المسالمة والثانية بمعنى الإسلام، ويقول أبو جعفر: «ومحمد بن يزيد ينكر هذه التفريقات وهي تكثر عند أبي عمرو، واللغة لا تؤخذ هكذا وإنما تؤخذ بالسماع لا بالقياس، ويحتاج من فرق إلى دليل وقد حكى البصريون: بنو فلان سِلْم وسَلْم وسَلَم، بمعنى واحد، ولو صح التفريق لكان المعنى واحدًا؛ لأنه إذا دخل في الإسلام فقد دخل في المسالمة»[7].

– والذي يظهر لي أنّ محاولة التأسيس التي قام بها النحاس لمنع المفاضلة بين القراءتين إذا كانت القراءتان بمعنى واحد هي مفردة من مفردات محاولة الترشيد المبكرة للمفاضلة بين القراءات. وذلك بتقديم حمل القراءتين على الاتفاق ما أمكن، لأن ذلك أقرب لصون القراءات المتواترة من التضعيف. ولم يخل التفكير النحوي من

---

(١) وينظر: إعراب القرآن ٢٨٩/١، ٣١٥/٤، ٣٦٠/٤، ١١٧/٥.

(٢) إعراب القرآن ٢٨٨/١.

(٣) إعراب القرآن ٤٧٢/٢.

(٤) البقرة: ٢٠٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للكسائي ٨٧.

(٦) قرأ الحرميان والكسائي في (السَّلْم) بفتح السين، والباقون بكسرها. ينظر: الحجة، لأبي علي ٢٩٢/٢، التيسير، للداني ٦٨.

(٧) إعراب القرآن ٣٠٠/١.

التأصيل لذلك بعد النحاس وقد تأثر بما أصّله مبكرًا كثيرٌ من المفسرين وعلماء الأمة عامة، إذ «الأصل توافق القراءات»[١]، وأنّ «حمل القراءتين على معنى واحد أحسن»[٢]، وقد قال ابن الحاجب: «وإذا اجتمع قراءتان لإحداهما تأويلان، أحدهما موافقٌ للقراءة الأخرى كان حمله على القراءة الموافقة للأخرى أولى، لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني، والأصل اتفاقهما»[٣].

– وقد أصبح هذا الأصل قاعدة من قواعد الترجيح عند المفسرين[٤].

٢–أن تكون القراءتان كآيتين، كلُّ واحدة تؤدي معنى.

من موانع المفاضلة بين القراءات أن يكون لكل قراءة معنى مراد تدل عليه القراءة، وقد ذكر النحاس هذا الضابط غير مرةٍ في مواضع مختلفة، ومنها:

– «وهذه القراءات إذا اختلف معانيها لم يجز أن يقال إحداهما أجود من الأخرى، لا يقال ذلك في الأخبار إذا اختلفت معانيها»[٥].

– «ولا ينبغي أن يُقال في هذا أحدُ القراءتين أصحُّ من الأخرى؛ لأنهما يدلّان على معنيين»[٦].

---

(١) الدر المصون ٣/٥٥٥.

(٢) الكشف، لمكي ١/٢٢٧.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٩.

(٤) ينظر: قواعد الترجيح عند المفسرين ١/١٠٠.

(٥) إعراب القرآن ٣/٣٤٣.

(٦) إعراب القرآن ٣/١٤٣.

- «أهل النظر يقولون: إذا قُرئ الحرف على وجوه فهو بمنزلة آيات كل واحدة تفيد معنى، وقد قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «أوتيت جوامع الكلم»[١]»[٢].
- وجاء في إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾[٣]: «فمن قرأ بالنصب[٤] جعله عطفًا على الأوّل أي واغسلوا أرجلكم، وقد ذكرنا الخفض إلا أنّ الأخفش[٥] وأبا عبيدة[٦] يذهبان إلى أنّ الخفض على الجوار والمعنى للغسل، قال الأخفش: ومثله: (هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ)، وهذا القول غلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه إنما هو غلط ونظيره الإقواء ومن أحسن ما قيل أنّ المسح والغسل واجبان جميعًا والمسح واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض، والغسل واجبٌ على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلة آيتين»[٧].

وهذا المانع الذي أسس له النحاس لترشيد المفاضلة بين القراءات =نضَج عند المفسرين وعلماء الأمة بعد ذلك على هيئة قاعدة كلية في فهم النص

---

(١) صحيح مسلم ٣٧٢/١ (حديث: ٥٢٣)، مسند أحمد ٣٦٦/١٢، (حديث: ٧٤٠٣).

(٢) إعراب القرآن ١٨٠/٤.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) قرأ (وأرجلكم) بالنصب: نافع وابن عامر والكسائي وحفص، وبقية السبعة بالجر، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٢٤٢، حجة القراءات، لابن زنجلة ٢٢١.

(٥) معاني القرآن ٢٧٧/١.

(٦) مجاز القرآن ١٥٥/١.

(٧) إعراب القرآن ٩/٢.

القرآني، إذ «القراءتان إذا ظهر تعارضهما في آية واحدة لهما حكم الآيتين»[١]، وصار ذلك بمثابة اختلاف تنوع، لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى[٢]، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، إما بإضافة معنى أو توسيعه، وإما بتأكيده أو توضيحه، وإما بدفع توهمٍ، وإما بثمرة من ثمار تعدد القراءات القرآنية. وقد امتدّ تنظير العلماء لهذا الضابط المنبثق من التفكير النحوي إلى الجانب البلاغي الممتد من بلاغة الايجاز الذي تؤديه تعدد القراءات وتكاملها من طرفٍ خفي إلى إعجاز كثرة القراءات مع انتفاء التناقض والتهافت والتخاذل، يقول الزرقاني: «إن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات وذلك ضرب من ضروب البلاغة، يبتدأ من جمال هذا الإيجاز، وينتهي إلى كمال الإعجاز»[٣].

٣-أن تتكافأ القراءتان في قوة الشهرة والتواتر.

من أدقّ الأوصاف التي توصف بها القراءات المستعملة قبل تسبيع ابن مجاهد في نحو سنة (٣٠٠هـ)[٤] هو وصفها بالقراءات (المشهورة) أو(المستفيضة)، إذ الشهرة أمرٌ نسبي، تختلف نسبتها عند إنسان وآخر، وترتبط بموقع جغرافي دون آخر-وبقاطنيه من الخواص والعوام، بخلاف مصطلح

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٩١/١٣، وينظر: النشر في القراءات العشر ٥١/١.

(٢) أضواء البيان ٨/٢.

(٣) مناهل العرفان ١٤٩/١.

(٤) قال مكي (٤٣٧هـ): «وأول من اقتصر على هؤلاء: أبو بكر بن مجاهد قبل سنة ثلاثمائة أو في نحوها، وتابعه بذلك من أتى بعده إلى الآن». الإبانة عن معاني القراءات ٩٩.

(التواتر) الذي يُحجِّم من هذه النسبيّة، ويرتفع إلى درجات القطع، على أنَّ القراءات السبع المتواترة -لاحقًا-قد أطلق عليها مصلح (المشهورة). ولم يكن لابن مجاهد، رحمه الله، إلا أن يستمد قوة ما يدونه من هذه الشهرة، ليزداد اجتماع الناس عليها ويتلقون تدوينه بالقبول، قال، رحمه الله، في الأئمة السبعة: «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام، خلفوا في القراء التابعين، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصرٍ من هذه الأمصار التي سميت وغيرها من البلدان التي تقترب من هذه الأمصار، إلا أن يستحسن رجلٌ لنفسه حرفًا شاذًّا، فيقرأ به، من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخلٌ في قراءة العوام»[1].

وكل ذلك مرتهنٌ، أولاً وآخرًا، بما عُرف عن هؤلاء الأئمة، فكلُّهم «ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان»[2].

***

(١) السبعة، لابن مجاهد ٨٧.

(٢) الإبانة عن معاني القراءات ٩٨.

النحاس وموقفه المؤثر في تاريخ نحو القراءات.

عودًا إلى موقف النحاس وموانعه، فقد وردت منه نصوص تدل على منعه للمفاضلة بين القراءات التي نقلها الجماعة عن الجماعة، ومن ذلك:

- «وهذا ما يُنكر على الفراء أن يُقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذا أجود من هذه لأنّها إذا روتها الجماعة عن الجماعة قيل هكذا أُنزل؛ لأنهم لا يجتمعون على ضلالة»(١).
- وقال منكرا على اختيار أبي عبيد: «والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يقال إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعًا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك»(٢).
- وفي موضعٍ قال: «والقراءتان حسنتان؛ لأن الجماعة نقلتها»(٣).

والمسألة التي تشغل بال كثير من الباحثين وتطرح نفسها بإلحاح: كيف نوفّق بين نصوص المنع من النحاس ومواضع الترجيح في كتابه ؟

***

(١) إعراب القرآن ١٣٦/٤، وينظر: ٢٤٠/٥.

(٢) إعراب القرآن ٦٢/٥.

(٣) إعراب القرآن ١٤٢/٥.

بعد إحصاء لمواطن الترجيح في كتابه (إعراب القرآن)، وكذلك المواطن التي صرّح بإنكار المفاضلة فيها، يتبيّن الآتي:

١-أن قراءة «الجماعة»[١]، أو «الحجة من أهل الأمصار»[٢]، أو «العامة»[٣]، أو «أكثر الناس»[٤] =هي المقدّمة عند النحاس، ولا يحيد في اختياره عن قراءة الأكثرين إلى قراءة الجماعة الأقل في السبعة إلّا إذا خالفت قراءة الأكثرين الرسم العثماني، وقد نصّ على أنّ القراءتين «إذا كانتا فصيحتين فالأولى اتباع السواد»[٥]، وجاء في قراءتي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٦]: «ولا اختلاف بين أهل التفسير واللغة أن معنى (بظنين) بمُتَّهم، و(بضنين) ببخيل، فالقراءتان[٧] صحيحتان قد رواهما الجماعة إلا أنه في السواد بالضاد»[٨]، وإذا خلت المفاضلة من تدخل السواد أو الرسم، فالقاعدة أن قراءة الجماعة هي الأولى»[٩].

---

(١) إعراب القرآن ٣٥٠/١، ٨/٣، ٦٥/٤.

(٢) إعراب القرآن ١٣٤/٤.

(٣) إعراب القرآن ١٩/٢.

(٤) إعراب القرآن ٩٢/٤.

(٥) إعراب القرآن ١١٥/٥.

(٦) التكوير: ٢٤.

(٧) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بظنين) بالظاء، والباقون بالضاد. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٦٧٣، التيسير، للداني ١٧٩.

(٨) إعراب القرآن ١٦٣/٥.

(٩) إعراب القرآن ٣١٠/٥. وينظر: ٢١٦/٤، ٣٧٥/٤.

٢-ومن معطيات القرن الذي عاش فيه النحاس، رحمه الله، فإنه، وإن كان لم يعش مرحلة استقرار الأمة التام لما دوَّنه ابن مجاهد، إلّا أن هناك مرتكزات مقررة في علم القراءات إلى يومنا هذا لم يخلُ منها نحو النحاس في توجيهاته، ومنها الضوابط والمرتكزات الآتية:

- كان يربط تعدد القراءات وتنوعها بمبدأ (الأحرف السبعة)، وأنّ أجود ما يتخذه النحوي هو أن يكفَّ عن التفضيل على ما اشتهر الاجتماع عليه، قال: «وأجود ما قيل: هكذا أُنزل، كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ كلها شافٍ كافٍ»[١]»[٢].
- أصل المنهج عنده أنه: «لا يجوز الابتداع في القراءات»[٣]، وقال في أحد ردوده على أبي عبيد: «وهذا الاحتجاج مردود من العلماء وأهل النظر، لأن كتاب الله -عز وجل -لا يُحمل على المقاييس، وإنما يُحمل بما تؤديه الجماعة»[٤].
- القراءة المعتبرة عنده ما توفرت فيها الآتي:

١-أن يكون لها وجه قوي في العربيّة.

---

(١) مجمع الزوائد، للهيثمي ١٥٢/٧ (حديث: ١١٥٧٨)، وينظر: النشر في القراءات العشر ٢١/١، الإتقان، للسيوطي ٤٥/١، وأشار صاحب (المدخل إلى علم القراءات) إلى أنّ: هذه الرواية بالتحديد عن عثمان بن عفان، رضي الله عنه، كل من ذكرها عزاها إلى المسند الكبير لأبي يعلى الموصلي، ولا يوجد في المطبوع مسند عثمان، ولعله سقط.

(٢) إعراب القرآن ٢٩٠/٥.

(٣) إعراب القرآن ٢٣٨/٤.

(٤) إعراب القرآن ٣٦٥/٤.

٢-أن توافق الرسم العثماني.

٣-أن يقرأ بها العامة أو الجماعة المعتد بها.

ويربط الاكتفاء بقراءة الجماعة بغاية حفظ القراءات من الاضطراب ودخول فيها ما ليس منها، قال في أحد المواضع: «هذه القراءة التي عليها جماعة الحجة وما يُروى من غيرها يقع فيها الاضطراب، وكذا أكثر القراءات الخارجة عن الجماعة، وإن وقعت في الأسانيد الصحاح إلا أنها من جهة الآحاد»[١]. ويظهر في هذا النص مصطلح (الآحاد) الذي يدل على أن نقل القراءة لم يبلغ مستوى يُفيد القطع باتصالها بالنبي، صلى الله عليه وسلم، كما ظهر مصطلح (الشاذة) وربط الصحيحة بالشيوع في رده على تأويل علي بن سليمان الأخفش الأصغر لمعنى قراءة متواترة وحملها على قراءة شاذة، فقال: «فكيف تُردُّ القراءة الصحيحة الشائعة إلى الشاذة؟»[٢].

٣-النحو القرآني عند النحاس خير نحوٍ يمكن أن يمثل مرحلة بداية وتطور الموقف مع القراءات في بداية القرن الرابع، لكنها تظل مرحلة ما قبل التسبيع وما قبل الاطمئنان التام للأسانيد، لذا فـ(الإسناد) وملابساته كان جزءًا من أسس التحليل النحوي للقراءات عند النحاس، ولك أن نستعرض هذه النصوص، لنعيش المرحلة:

- «لا يُترك السواد المجتَمع عليه لهذا الإسناد المنقطع»[٣].

---

(١) إعراب القرآن ١٤/٥.

(٢) إعراب القرآن ٣٥/٣.

(٣) إعراب القرآن ٣٣٤/٢.

- «وهي الصحيحة عند نافع بن أبي نُعيم. حكى ذلك أبو عبيد وإسماعيل بن إسحاق وغيرهما من أهل الضبط إلا ورشًا»[١].

-وقال في قراءة شاذة ذكرها أبو حاتم ووردت في معاني الفراء: «لم أسمع لها إسنادًا»[٢].

- وفي موضع قال: «وأجود من هذا الإسناد ما رواه يحيى القطّان عن الثوري عن عطاء بن السايب عن سعيد بن جبير»[٣].

-«وليس لهذه الرواية طريق غير هذا»[٤].

-«على أن الإسناد فيه شهرة وذلك أن عمرو بن دينار لم يقل: سمعت ابن عباس، فيخاف أن يكون مرسلًا»[٥].

٤-من أكثر النصوص التي تعبر عن مرحلة ما قبل التسليم المطلق للتواتر المدَّون - وقد وجدت كتب الأعاريب والتوجيهات النحوية تُصادق على ما فيه بحق- هو معيار المفاضلة الدقيق الذي نص عليه مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، رحمه الله، إذ يقول: «وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيها ثلاثة أشياء:

---

(١) إعراب القرآن ٣/١٠.

(٢) إعراب القرآن ٢/٣٤١.

(٣) إعراب القرآن ٣/٣٥.

(٤) إعراب القرآن ٣/٣٥.

(٥) إعراب القرآن ٤/٦٥.

- قوة وجهه في العربية.
- وموافقته للمصحف.
- واجتماع العامة عليه.

والعامّة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة. فذلك عندهم حجة قوية يوجب الاختيار وربما جعلوا العامة ما اجتمع عليه أحد الحرمين.

وربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سندًا، وأفصحها في العربية، ويتلوها في الفصاحة قراءة أبي عمرو، والكسائي، رحمه الله»[١].

إن محاولة مكي لتفسير مفهوم (الاختيار) للقراءة عند العلماء تقوم على أساسين أو فرضيتين[٢]:

١-المفاضلة بين القراءات.

٢-المفاضلة بين القراء.

والذي يظهر لي أنّ هذا المعيار كان منتشرًا ومؤثرًا في اختيارات النحويين ويمتد هذا التأثير إلى ما بعد القرن الرابع الهجري.

إنّ تفهم هذا المعيار أمرٌ ضروري لمعرفة حقيقة موقف النحاس من المفاضلة بين القراءات فهو لا يمانع من المفاضلة وفق ذلك المعيار الذي يعبّر عن مراتب القوة والشهرة الذي اطمئن له أهل تلك العصور، وقد حلّت نوعًا ما محل مطلق

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات ١٠٠.

(٢) إعجاز القراءات القرآنية ١٣.

(التواتر) الذي استقر لنا لاحقًا، لكنّه يمانع حين يختل هذا المعيار النافذ، وإليك تبيان ذلك:

١-بالرغم من منزلة عاصم ونافع عند العلماء مطلقًا، وعند النحاس خاصة[١]، فقد أثنى عليهما بما هما أهله، لكنه كان يقدّم قراءة عامة القراء عليها[٢]، أمّا تقديمه لقراءة الجماعة على ما سواها فهو أبين[٣]، إذ «الجماعة لا تجتمع على ما لا يجوز»[٤].

٢-قراءة الحرمين مقدّمة في اختيارات النحاس على قراءة الكوفة[٥]، لكنه يقدم قراءة العامة في مقابل قراءة قراء الحرمين أو قراء الكوفة[٦].

٣-لا يكاد يُقدّم على قراءة عاصم ونافع مجتمعين إلا قراءة عامة القرّاء.

٤-إذا استوت الجماعتان في القوة، وانقسم القراء انقسامًا متساويًا في المعيار، فيفترق قراء الحرمين وقراء الكوفة والبصرة، أو يفترق في القراءتين عاصم ونافع، فعادة النحاس أن يختار توجيه القراءتين بلا مفاضلة[٧]. وربما اكتفى

---

(١) إعراب القرآن ٢/٣٨٤، ٤/٣٨٤، ٤/٩٢، ٤/١٥٥، ٥/١٥٩.

(٢) إعراب القرآن ١/٤١٩، ٢/١٢٣، ٤/٥٥.

(٣) إعراب القرآن ٢/١٢٣، ٤/٦٥، ٤/١٠٥، ٤/١٣٤، ٤/١٧٤، ٤/٣٢٢.

(٤) إعراب القرآن ٤/١٧٤.

(٥) إعراب القرآن ٢/٤٢٠، ٣/٨، ٤/٢٩.

(٦) إعراب القرآن ٣/٨، ٣/١٦٧، ٥/٧٤.

(٧) إعراب القرآن ٢/١٣٣، ٢/١٨٢، ٢/٢١٠.

بترجيحٍ خفي وذلك بنقل رأي أئمة النحو في المسألة أو رأي سيبويه[١]على وجه خاص[٢].

- **مواضع إنكار المفاضلة وعلاقتها بالمعيار.**

بعد إحصاءٍ دقيق للمواضع التي صرّح فيها النحاس بمنع المفاضلة ومنها النصوص التي اشتهرت عنه عند المتقدمين والمتأخرين، فقد تبين أنّ كل إنكار صريح للمفاضلة بين القراءات على الفراء أو أبي عبيد =كان في طيّات ذلك ممانعة من النحاس على تقديم قراءةٍ غير موافقةٍ لمراتب القوة والشهرة التي شاعت في تلك القرون.

وقد أحصيتُ مواضع إنكار النحاس وأوضحت علاقتها بمعيار المفاضلة الذي ارتضاه في البيان الآتي:

١-قال أبو جعفر في إعراب، قراءات قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ﴾[٣]: «أبو عبيد القاسم بن سلّام يختار قراءة أبي عمرو والكسائي في هذا[٤]، وزعم أنها أصح في العربية، وردّ قراءة أهل الحرمين وعاصم وحمزة»[٥]. يتضح

(١) ظاهرة الاعتداد برأي سيبويه حاضرة بقوة في كتب معاني وإعراب القران، وتستحق دراسة متفردة في طبيعتها وتوظيفها.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٣٢/٢.

(٣) الحجر: ٥٦.

(٤) قرأ أبو عمرو والكسائي (يقنط) وفي الروم:٣٦ (يقنطون) وفي الزمر:٥٣ (لا تقنِطوا)، بكسر النون في الثلاثة، والباقون بفتحها، ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة ٣٨٣، التيسير، للداني ١١١.

(٥) إعراب القرآن ٣٨٤/٢.

هنا أنّ إنكار النحاس للمفاضلة يُداخله إنكار أن تُقدم قراءة على إجماع قراءة الحرمين، «ولا سيما ومعهم عاصمًا مع جلالته ومحلّه وعلمه وموضعه من اللغة»(١).

٢-جاء في قوله تعالى: ﴿كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ﴾(٢): «قراءة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، وقراءة ابن كثير (كالمهلِ يغلي)(٣)، وهو اختيار أبي عبيدة. وهو مخالف لحجة الجماعة من أهل الأمصار»(٤). فالمفاضلة بين قراءة العامة وقراءة فرد من الأئمة لا يرتضيها أبو إسحاق.

٣-جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ﴾(٥): «قراءة الكوفيين وأبي عمرو، وقرأ المدنيون (في مُقام) بضم الميم(٦)، قال: الفراء: مَقامٌ أجود في العربية؛ لأنه للمكان. قال أبو جعفر: وهذا ما يُنكر على الفراء أن يقال للقراءات التي قد روتها الجماعة عن الجماعة: هذه أجود من هذه»(٧)، يظهر هنا أن الإنكار على الفراء وراءه إنكار تقديم قراءة نافع وابن عامر من السبعة على قراءة العامة المكونة من أهل المدينة وبقيّة السبعة، فالقراءة المفضول عليها في معيارهم أقوى وأشهر.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الدخان: ٤٥.

(٣) ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٥٩٢، حجة القراءات، لابن زنجلة ٦٥٧.

(٤) إعراب القرآن ١٣٤/٤.

(٥) الدخان: ٥١.

(٦) قرأ نافع وابن عامر (في مُقام) بضم الميم، والباقون بفتحها، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٥٩٣، التيسير، للداني ١٦٠.

(٧) إعراب القرآن ١٣٦/٤.

٤-قال النحاس: «وقرأ أبو عمرو[١] ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ أَتَىٰكُمْ﴾[٢]، وهو اختيار أبي عبيد، واحتجّ أنه لو "آتاكم" لكان الأول "أفاتكم". قال أبو جعفر: وهذا الاحتجاج مردود عليه من العلماء وأهل النظر؛ لأن كتاب الله عز وجل لا يُحمل بما تؤديه الجماعة، فإذا جاء الرجل فقاس، بَعُد أن يكون مُتبّعًا»[٣]. هنا قدم أبو عبيد قراءة أبي عمرو على جماعة القراء الأئمة، والمفاضلة التي تجعل من قراءة العامة المعتد بها هي المفضولة-مفاضلة لا يقبلها النحاس.

٥-قال النحاس في قراءات قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾[٤]: «وقد عكس الفراء[٥] قوله فاختار النصب[٦]... والسلامة من هذا عند أهل الدين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة أن لا يُقال: إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعًا عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك»[٧]. في هذا التفضيل قدم الفراء قراءة النصب وهي قراءة الكوفيين وابن كثير، على قراءة الخفض وهي قراءة أهل المدينة والباقين،

---

(١) قرأ أبو عمرو (أتاكم) بالقصر، والباقون بالمد. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٦٢٦، التيسير، للداني ٢٦٩.

(٢) الحديد:٢٣.

(٣) إعراب القرآن ٣٦٥/٤.

(٤) المزمل: ٢٠.

(٥) معاني القرآن ١٩٩/٣.

(٦) قرأ الكوفيون وابن كثير (ونصفَه وثلثَه) بنصب الفاء والتاء، والباقون يخفضها. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٦٥٨، حجة القراءات، لابن زنجلة ٧٣١.

(٧) إعراب القرآن ٦٢/٥.

وفيهم: عاصم ونافع، وهذا مخالفٌ لمعيار القوة، وتقديمٌ للمفضول على الفاضل.

٦-جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَهَا﴾[١]: «هكذا قرأ أهل البصرة والكوفة وقرأ أهل الحجاز (فلا يخاف عقباها)، وزعم الفراء[٢] أن الواو أجود. وهذا عظيم من القول أن يُقال فيما قرأتْ به الجماعة ووقع للسواد المنقول عن الصحابة الذين أخذوه عن النبي، صلى الله عليه وسلم: أجود أو أخير. والقراءتان جميعًا نقلها الجماعة عن الجماعة، فهما بمنزلة آيتين؛ لأن معناها مختلف»[٣]. قدّم هنا الفراء قراءة أهل البصرة وأهل الكوفة على قراءة أهل الحجاز، فأنكر النحاس أن يُفاضل بين قراءتين بهذه الدرجة من القوة والشهرة، لا سيما أن قراءة عامة قراء الحجاز مقدمة على غيرها عندهم.

٧-وفي توجيه قراءتي: ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾[٤]، حيث نسب قراءة (عُمُد) بضمتين إلى عاصم وحمزة والكسائي وغيرهم، ونسب (عَمَد) بفتحتين والميم إلى المدنيين وأبي عمرو[٥]، وقال: «إذا جاء الشيء على هذا الاجتماع حُظر في الديانة أن يُقال: إحداهما أولى من الأخرى»[٦].

---

(١) الشمس:١٥.

(٢) معاني القرآن ٥/٢٣٩.

(٣) إعراب القرآن ٥/٢٣٩.

(٤) الهمزة: ٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٩٠، التيسير، للداني ١٨٢.

(٦) إعراب القرآن ٥/٢٩٠.

هُنا يُنكر النحاس المفاضلة في (مثل هذا الاجتماع) والقوة، فالكفتان متساويتان: عاصم والكوفيون في كفّة، ونافع وبقية المدنيين وأبو عمرو في الكفة الأخرى.

خلاصة موقف النحاس: ليس من الإنصاف في حقِّ هذا النحوي الإمام –رحمه الله–أن نظن بأنه في سفر واحدٍ ينص في مواضع على منع المفاضلة بين القراءات المتواترة ثم يناقض نفسه في مواضع عدة في السفر نفسه.

كما أنه ليس من الصحيح ما اشتُهر عنه –قديما وحديثا–أنه يمنع المفاضلة وفي كتابه مفاضلات وفيرة.

إنما موقفه الذي أستخلصه بالإحصاء وبتحليل مواضع الإنكار أنه –رحمه الله–لا يمنع المفاضلة مطلقًا، إنّما يمنعها فيما قوي واشتهر عند الخاصة والعامة مما اجتمعت عليه الجماعة حتى كان عندهم بمثابة (المتواتر) الذي اطمأنت له الأمة بعد مرحلة التدوين وتسبيع ابن مجاهد.

أمّا المفاضلة بين بعض قراءات أفراد السبعة أو بين قراءة العامة ومن خالفهم، فشأن النحاس شأن سائر النحويين يفاضلون ويرجحون بظاهر القول وباطنه[1]. وذلك يعني أن قراءات الأئمة المستفيضة–في القرن الرابع وما قبله– مع استفاضتها إلا أن بعضها أوثق من بعض والمعوَّل عليه في ذلك هو: اجتماع الأئمة على القراءة، ويمكن أن نلمح ذلك في قول النحاس: «وإذا جاء الشيء (على هذا الاجتماع) حُظر في الديانة، أن يقال: إحداهما أولى من

(١) للبحث موقفٌ وتفسيرٌ لمبدأ "المفاضلة" في الفكر النحوي في المبحث الثالث، بإذن الله.

الأخرى»[1]، وفي قوله منكرًا تفضيل أبي عبيد قراءة ابن كثير -وهي متواترة- على قراءة الجماعة: «وهو مخالفٌ لحجة الجماعة من أهل الأمصار»[2] وهذا التفسير الذي ارتضيناه للنحاس يمكن أن يُراعى في الحكم على موقف كثير من العلماء الذين يُفهم من ظاهر كلامهم مطلق المنع، وعند التحقيق، نجد أنَّ الممنوع هو التقديم على ما اجتمعت عليه الجماعة دون غيره، ولعلّ منهم الإمام الطبري -رحمه الله- الذي نص على ضوابط لمبدأ المفاضلة، ومنها: «أولى القراءتين القراءة المستفيضة، وقراءة الأمصار التي لا تتناكر صحتها الأمة»[3].

***

(١) إعراب القرآن ٥/٢٩٠.

(٢) إعراب القرآن ٤/١٣٤.

(٣) جامع البيان، للطبري ١١/١٧٨، (تح. شاكر)

المبحث الثالث: مبدأ (المفاضلة) اللغوية في الفكر النحوي

ينقسم العلماء في مسألة القول بتفاوت بلاغة القرآن الكريم إلى فريقين[١]:

الفريق الأول: يذهب إلى عدم التفاوت في بلاغة القرآن الكريم، فكلُّه بليغ ومُعجز، و«لا يجوز أن يكون بعض القرآن أفصح من بعض؛ لأنّه كله كلامُ الله»، وقد أنكر القول بالتفضيل القاضي الباقلاني[٢]، وابن عبد البر[٣]، وابن حبان[٤]، ونُسب هذا القول لأبي الحسن الأشعري[٥].

الفريق الثاني: يذهب إلى جواز القول بتفاوت القرآن، وأن بعضه أبلغ من بعض، صرح بذلك ابن سنان الخفاجي[٦]، وابن عقيل الحنبلي[٧]، والعزّ بن عبد السلام[٨]، فالقرآن يتفاضل باعتبار مدلولاته وموضوعاته كما يتفاضل باعتبار أجر التلاوة فلا مانع من أن يتفاضل من جهة البلاغة والإعجاز، وهذا التفاضل قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهو القول المأثور عن السلف، وهو الذي عليه أئمة السلف الفقهاء من الطوائف الأربعة وغيرهم»[٩]، ودعوى

---

(١) ينظر: البرهان، للزركشي ٤٣٨/١، التفاوت البلاغي بين آي القرآن ٣٨٧، وما بعدها.

(٢) إعجاز القرآن ٢٠٦.

(٣) الاستذكار ١١٦/٨.

(٤) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٥٧/٣.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦٩/١٧.

(٦) سر الفصاحة ٢١٢.

(٧) الواضح في أصول الفقه ٢٦٣/٤.

(٨) الإشارة إلى الإيجاز ٢٠٤.

(٩) مجموع الفتاوى ١٣/١٧.

أن التفضيل يوهم نقص المفضول، يُردُّ عليها بأنه إن أريد بالنقص العيب فهو ممنوع، ففضل غيره عليه لا يوجب عيبًا فيه أي: في المفضول، وإنْ أريد بالنقص أنه دونه في الفضل، فهي قضية النزاع، والتعليل بها مغالطة، أو مصادرة على المطلوب؛ لأنه استدلال على محل النزاع بمحل النزاع»[1]. والقرآن هو المعجز، وأفصح من التوراة والإنجيل، مع أنه كله كلام الله–جل وعز.

هذا عرض أردت به أن أبيّن طريقة تداول العلماء عامةً لمسألة المفاضلة وأنها ظاهرة لها امتداداتها خارج نطاق التداول النحوي واللغوي[2].

مبدأ (المفاضلة) والفكر النحوي.

مع قلة ما كُتب في هذه الظاهرة من إشاراتٍ في القديم والحديث، فإنّ هذا الطرح دائما ما يتوجه إلى الوجه الظاهر لهذه الظاهرة وهو التداول المقتصر على تسجيل الموقف منها: المنع أو الرفض.

ونفترض أنّ علاقة اللغوي مع القراءات وتوجيهها هي علاقة تفاضلية بامتياز، ولذلك حاول بحثنا دفع التداول إلى المنطقة العميقة، إلى أسس تعامل النحويين مع القراءات، ليكون السؤال: هل يمكن أن يتحقق للنحوي، في إعراباته وتوجيهاته، الحياد المطلق من القراءات المتواترة المتعددة للآية الواحدة؟

هذا ما سنحاول سبر أغواره من خلال مناقشة الاعتبارات الأساسية المتماسة بين علم القراءات وعلم النحو العربي.

---

(١) التفاوت البلاغي بين آي القرآن ٣٩٤.

(٢) استفدتُ كثيرا في هذا الموضوع من بحث (التفاوت البلاغي بين آي القرآن)، ويندر أن تجد من يخص هذه المسألة ببحث مختص.

الاعتبار الأول: العلاقة المنطقية بين المفاضلة ومبدأ تعدد القراءات.

الأصل الذي يُبنى عليه اختلاف القراءات وتعددها هو حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه»[(١)]، ويمكننا القول بأن هذا النص الشريف قطعي الثبوت ظني الدلالة، فقد اختلف العلماء اختلافا كبيرًا ومشهورًا في تفسير (الأحرف السبعة) ولا ضرورة لبسطه في هذا المقام[(٢)]، لكن يمكننا الخروج بتفسير يجمع بين أكثر الأقوال وهو أنها «وجوه قرائيّة متعددة متغايرة في الكلمة الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع التغاير»[(٣)].

وقد جُمعت مظاهر الاختلاف بين القراءات في الآتي[(٤)]:

١-الإظهار والإدغام (قد سمع، قَسَّمع).

٢-الإمالة والفتح (والضحى).

٣-القصر والمد (أأنذرتهم، آنذرتهم).

٤-التسهيل والتحقيق (أاعجميّ، أأعجميّ).

٥-التحقيق والإبدال (يؤمنون، يومنون).

٦-الإبدال بين الحروف (كالسين والصاد)، والمعنى واحد، (وهذه الأنواع ترجع إلى الأداء فهي من علم الصوتيات المرتبط باختلاف لهجات العرب).

---

(١) صحيح البخاري ١/١٢٢، (حديث: ٢٤١٩)، صحيح مسلم ١/٥٦٠، (حديث: ٨١٨).

(٢) ينظر: الإتقان، للسيوطي ١/١٣١.

(٣) حديث الأحرف السبعة ٩٥.

(٤) ينظر: تأويل مشكل القرآن ٣٦، المحرر في علوم القرآن ٨٩.

٧-الزيادة والنقصان (أوصى، وصَّى).

٨-اختلاف الإعراب.

٩-الخطاب والغيبة (يعلمون، تعلمون).

١٠-التذكير والتأنيث (كان سيئهُ، كان سيئةً).

١١-تغيير الكلمة ومعناها (بظنين، بضنين).

وهذه المظاهر تؤكد لنا أن القراءة هي العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم(١)، وأن ما ذهب إليه الزركشي من أن «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان»(٢)، فيه نظر، لأن ظاهر النقل لا يسنده، فعن عبد الله بن عباس، رضي الله عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «أقرأني جبريل عليه السلام على حرفٍ واحدٍ فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف»(٣).

إن مبدأ التيسير، المنصوص عليه وحيًا، هو في حد ذاته نواةُ المفاضلة، فهي التي تجعل الترجيح بين القراءات أمرًا محتَّمًا، فلذلك أصبحت القراءات المتواترة عند الجميع (القراء(٤)والنحويين) خيارًا من خيار، ومفاضلةً من مفاضلة(٥). بل

(١) منجد المقرئين، لابن الجزري ٣.

(٢) البرهان، للزركشي ٣١٨/١.

(٣) صحيح البخاري ١١٣/٤، (حديث: ٣٢١٩)، صحيح مسلم ٥٦١/١، (حديث: ٨١٩).

(٤) النشر في القراءات العشر ٥٢/١.

(٥) ومن صور ذلك ما جاء في كتب القراءات عن رجوع بعض الأئمة من القراء عن قراءة اشتهروا بها، إذ الرجوع في معناه هو تركٌ للمفضول، وأخذ بالفاضل، وهذا هو الاختيار لتفضيل إحدى القراءتين على الأخرى، ينظر: الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته ٦١.

هي استلزام منطقي في النفس الإنسانية عامة، فإنها إذا تعددت أمامها الخيارات، انبثقت المقارنة، ومع كل مقارنة يبزغ حسنٌ ما أو تفضيلٌ ما.

وقد روي عن الأئمة ما يدل على الميل الذاتي وتفضيل قراءة صحيحة على أخرى، ولا غضاضة ما دام الاختيار وفق النقل لا الابتداع، ويأتي التفضيل بلفظتي (أحب) و (أكره) في الآثار الآتية:

- روي أن مالكًا سُئل عن النبر في القرآن، فقال: «إني أكرهه وما يعجبني ذلك وأستحب فيه التسهيل كما جاء أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم تكن لغته الهمز. وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي أي القراءة أحبّ إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم يكن؟ قال: قراءة عاصم. وروي عنه كراهة قراءة حمزة لما فيها من الكسر والإدغام وزيادة المد»[(١)]، وبالطبع لم يبعد تفضيل كل قوم عما جرت به عادتهم في الكلام، «فتفصَّح كل قوم، وقرأوا على طبيعتهم ولغتهم، ولغة من قرُب منهم، وكان في ذلك رفق عظيم بهم، وتيسير كثير لهم»[(٢)].
- ولنا أن نلمح مما مضى رافدًا من روافد حتمية التفضيل بين القراءات وهو جانب الأداء وروايته (المد، الإدغام، الترقيق، الاختلاس، الإمالة، ونحو ذلك)، وقد قيل إنّ: «القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء»[(٣)]، لدقة أمر الأداء وصعوبة ضبطه، والصحيح أن أصول الوجوه

(١) معرفة القراء ١١٦/١، ينظر: المغني لابن قدامة ١٦٥/٢ (تح. التركي).

(٢) الإبانة عن معاني القراءات ٩٢.

(٣) بيان مختصر الأصول ٤٦٩/١، منجد المقرئين، لابن الجزري ١٨٦ وما بعدها.

القرائية الثابتة عن الأئمة في القراءات العشر متواترة، لا يجوز الزيادة فيها ولا النقص، إنما الاختلاف والاجتهاد في بعض المقادير، فالمد–مثلا–ثابت متواتر، أمّا ضبط مقداره، فيصعب حصول التواتر فيه، فذلك فوق طاقة البشر(١).

- ومن النصوص التي تظهر أثر تعدد الوجوه القرائية في إذكاء المفاضلة والاختلاف ما نص عليه ابن جني بقوله: «ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمُنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(٢) مُختلسًا لا محقِّقًا، وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَيُحْيِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾(٣) مخفىً لا مستوفى، وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾(٤)، مختلسا غير ممكن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يُسَكِّن الهمزة والذي رواه صاحب الكتاب(٥) اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتوا من ضعف دراية»(٦).

---

(١) ينظر: شرح الكوكب المنير ١٢٨/٢-١٣١ حديث الأحرف السبعة ١٠٩.

(٢) يوسف:١١.

(٣) القيامة:٤٠.

(٤) البقرة:٥٤.

(٥) الكتاب ٢٠٢/٤.

(٦) الخصائص ٧٢/١.

وبعيدا عن خطأ طعن ابن جني، فتاريخ القراءات القرآنية يُثبت تفردها عن الشعر وغيره من مصادر اللغة في طريقة النقل بالتلقي والعرض، وقد علمنا ما كان من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من تلقيه الوحي ثم عرضه على جبريل، ثم إقرائه الصحابة وقراءتهم عليه، وعلى ذلك سار أصحاب القراءات، إذ لا يكتفي في النقل بالسماع بل لا بد من شرطَي: التلقي والعرض(١)، هنا يتبين لنا أن المفاضلة بين وجوه القراءات صادرٌ لا محالة عن اختلاف الزاوية التي ينظر منها أهل القراءات عما ينظر منها النحويون، «فالنحاة أصحاب تقعيد وتنظيم ... والقرَّاء أصحاب أداء، وهم أهل تلقٍّ وعرض، وهم من هذه الناحية أدقُّ من النحاة في نقلهم للغة»(٢).

ومن دلالات الملازمة «بين القراءات ومبدأ تعدد القراءات هو ما يمكن استنتاجه من حديث آخر من أحاديث (الأحرف السبعة)، فعن أُبي بن كعب قال: (لقي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جبريل عند أحجار المراء، فقال: إني بعثتُ إلى أمة أميين منهم الغلام والخادم والشيخ العاسي والعجوز، فقال جبريل: «فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف»(٣). فقد حمل العلماء هذا التيسير من جهة النطق واللسان، فابن قتيبة يقول: «ولو أنَّ كل فريق من هؤلاء أُمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلًا وناشئًا وكهلا لاشتد عليه ذلك

---

(١) اتحاف فضلاء البشر ٦٨/١.

(٢) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٨٦.

(٣) مسند أحمد ١٣٢/٢٥ (حديث: ٢١٢٠٤)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٤/٣ (حديث: ٧٣٩)

وعظمت عليه المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل اللسان وقطع العادة»[1]: ولا أرى، والله أعلم، أنَّ في الأحاديث ما يقصر مغزى التيسير على جهة القراءة واللسان دون جهة الفهم والتدبر للمعاني الذي هو طريق العمل بمقتضاه، لذا جاء في حديث أبي هريرة: «أنزل القرآن على سبعة أحرف ... ما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردُّوه إلى عالمه»[2]، ويؤيِّد ذلك ما ينص عليه العلماء أنفسهم في تناولهم الإجرائي للتفسير والإعراب والتوجيه من أن تعدد القراءات يفيد تخصيص العام وتقييد المجمل، والإحاطة بالمعنى، ودفع التوهم–وفي كل ذلك تيسير على المتلقّي وبالأخص، الصغير والخادم والرجل العاسي. ومن نماذج ذلك:

– قال الله، عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾[3]، وقد قرأها حمزة والكسائي وخلف (فتثبتوا)[4]:

١–(فتبينوا) أي: افضحوا واكشفوا حتى تتبين لكم الحقيقة.

٢–(فتثبتوا) أي: تأنوا ولا تقدموا.

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٣٩.

(٢) مسند أحمد ٣٦٩/١٣ (حديث: ٧٩٨٩)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٢٧٥/١ (حديث: ٧٤).

(٣) الحجرات: ٦.

(٤) ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٤٨٦/٢.

حاصل القراءتين: يأمر الله، عز وجل، بالتأني والتبين أمام قول الفاسق، مع عدم الاكتفاء بالوقوف إلى أن تظهر الحقيقة، فلا بد من بذل الوسع بالكشف والتحري[1].

قال مكي بن أبي طالب: «التبيّن يعم التثبت؛ لأن كل من تبيّن أمرًا فليس يتبينه إلا بعد التثبت، ظهر ذلك الأمر أو لم يظهر، لا بد من التثبت، ففي التبين معنى التثبت، وليس كل من تثبت في أمر تبيَّنه، وقد يتثبت ولا يتبين له الأمر، فالتبين أعم من التثبت في المعنى؛ لاشتماله على التثبت»[2].

وأن يتسع التيسير بتعدد القراءات ليشمل تيسير المعاني والفهم على الأمّة –فذاك معنى يمكن تلمُّسه فيما ذهب إليه ابن عاشور من «أنه يجوز أن تكون إحدى القراءات نشأت عن ترخيص النبي–صلى الله عليه وسلم–أن يقرأ بالمرادف تيسيرًا على الناس، كما يشعر به حديث عمر مع هشام بن حكيم، فتروى تلك القراءة للخلف فيكون تمييز غيرها عليها بسبب أن المتميزة هي البالغة غاية البلاغة، وأنَّ الأخرى توسعة ورخصة، ولا يعكر ذلك على كونها أيضًا بالغة الطرف الأعلى من البلاغة وهو ما يقرب من حدِّ الإعجاز»[3].

–ولا ريب أن تباين المقامات والسياقات مُؤذنٌ في الدخول إلى عوالم المجاز والكناية والإيجاز أو الكف عن ذلك إلى واقع الحقيقة والتصريح والإطناب، ولو كانت الآي والقراءات كلها في مرتبة واحدة على سنام البلاغة، لما سهُل الفهم

(١) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ٥١٨/٢.

(٢) الكشف ٣٩٤/١.

(٣) التحرير والتنوير ٦٣/١.

على الغلام والخادم والشيخ العجوز، وفي تباين المقامات في آي الكتاب وجدنا أبا عثمان الجاحظ يقول: «ورأينا الله، تبارك وتعالى، إذا خاطب العرب والأعراب، أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم، جعله مبسوطًا وزاد في الكلام»(١).

فإذا روعي تباين مقامات المخاطبين، فلا بد أن يحضر، ولاريب، التفاضل المبني على أن تكون آيةٌ ما أو قراءة ما «أحفل بوجوه من اللطائف والمحسنات، فيُقال حينئذ: إن هذه الآية (أو القراءة) أبلغ من تلك، وما أشبه ذلك، مع أن نظيرتها في موقعها بليغة؛ لمطابقتها مقتضى الحال، وهذا أحد الوجوه المهمة في إعجاز القرآن» (٢).

ولبُّ القول: أنّ حتمية المفاضلة بين القراءات قد تدخل من باب اختلاف المقامات المقتضي لأن تكون قراءة أبلغ من قراءة، وكلتاهما بليغة في سياقها المقصود لها، وأنَّ التيسير يقتضي التخفف من مستوى الفصاحة التي قد تخفى على الناشئ أو العاجز عن مراتب الفصاحة العليا، وبذلك يكون التيسير بالأحرف السبعة أشمل من المستوى النطقي والقرائي، وهناك إشارات عدة فيما جمعه العلماء في تفسير (الأحرف السبعة) يسند ما اطمأنَّ إليه بحثنا هذا(٣).

---

(١) الحيوان ٩٤/١.

(٢) التفاوت البلاغي بين آي القرآن ٣٩٩.

(٣) الإتقان، للسيوطي ١٣١/١، وما بعدها.

الاعتبار الثاني: المفاضلة وشروط قبول القراءة.

المستقر عند علماء اللغة والقراءات أن شروط القراءة المقبولة ثلاثة:

١-التواتر على رأي الجمهور، أو الشهرة والاستفاضة عند بعضهم.

٢-موافقة الرسم العثماني ولو احتمالًا.

٣-موافقة العربية بوجه من الوجوه.

وهذه الشروط ذات دلالة نسبية وتفاضلية، وتعد في ذاتها مسوّغا للقول بحتمية المفاضلة بين القراءات.

أولا: شرط (التواتر) ومسارب المفاضلة.

الفرق الجوهري بين مفاضلة القراء ومفاضلة النحويين هو ما أوجزه ابن الجزري بقوله: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عنهم، لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القرآن سنةٌ مُتّبعةٌ يلزم قبولها والمصير إليها»(١).

ولك أن تتأمل في هذا النص الجليل وما فيه من تكرر صيغة أفعل التفضيل مقسّمة على ما يخص شأن القراء وما يخص شأن النحويين؛ إذ المفاضلة قاسم مشترك بينهما.

---

(١) جامع البيان، للداني ١/٥.

وهناك معطيات أولية بالغة الأهمية في فهم علاقة النحويين بالقراءات القرآنية، أُجْملها في الآتي:

أولاً: أنّ النحويين يؤمنون بأن القراءة سنّةٌ متبعة، فالأصل عندهم هو الاتّباع، قال إمام النحاة سيبويه: «والقراءة لا تُخالف؛ لأن القراءة السُنَّة»(١)، وقال النحاس: «ولا يجوز الابتداع في القراءات»(٢)، وقال ابن خالويه: «والقراءات سنة وليست قياسًا»(٣).

وقد سجل د.شعبان صلاح ملاحظة على موقف سيبويه من القراءات بقوله: «والذي يلفت الانتباه في بداية الحديث عن موقف سيبويه من القراءات أنّه يقرر أن (القراءة لا تُخالف؛ لأنها السنة). وقد كان هذا المبدأ كفيلًا بأن يورث سيبويه احترامًا لكل ما ورد من قراءات، واعتمادًا لها في مجال التقعيد النحوي»(٤).

والجواب عن ذلك: أنّ القراءة، حقيقةً، في منهج النحويين سنةٌ متبعة، لكن مواقفهم مع أفراد القراءات ومدى تيقُّنهم من ثبوتها هو الذي يؤثر في اعتراض القراءة أو المفاضلة بينها وبين غيرها؛ لأنّ تباين القراءات المتواترة من الشاذة لم يستقر إلا بعد القرن الرابع الهجري بمدة، ولم يكن قبل ذلك إلا قراءات مشهورة

---

(١) الكتاب ١٤٨/١.

(٢) إعراب القرآن ٢٣٨/٥.

(٣) إعراب القراءات السبع ٤٤/٢.

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ١٤٠.

أو مستفيضة يتفاوت بعضها في الشهرة أو الاستفاضة[١]، ولو سلموا لكل قراءة لما قام قياس العربية بوظيفته تجاه القراءات القرآنية.

ثانيًا: يمكننا القول بأن ما يخفف التوتر من مواقف النحاة من تضعيف بعض القراءات أو المفاضلة بينهما تفهم مصطلح (التواتر) وملابساته في الآتي:

١-ما أشرنا له من أنّ كثيرًا من مواقف النقد لبعض القراءات كانت قبل تمايز القراءات المتواترة من غيرها. ولك أن تتأمل في احتكام سيبويه للمصحف في قوله: «ومثل ذلك قوله، عز وجل: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٢]، في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف»[٣].

علق الزركشي على قول سيبويه قائلًا: «وإنما كان كذلك، لأن القراءة سنةٌ مروية عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه»[٤].

والمقصود أنه لا يُعدّ أحدٌ متجرِّئا على (التواتر) إلا من تيقن بحدوثه ولم يكن النحويون الأوائل على ذلك.

٢-«هؤلاء الأئمة السبعة الذين تلقت الأمة قراءتهم بالقبول، قد يرد عنهم حروف مفردة لم يقبلها العلماء، وهي خارج القراءة العامة التي أقرأ بها الإمام

---

(١) أمَّا لفظ التواتر فلم أقف عليه عند مَن قبل الطبري (ت:٣١٠هـ)، ولا عند ابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ) الذي سبّع السبعة، ولا عند الداني (ت:٤٤٤هـ) في كتابه التيسير، ينظر: مقال (هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردَّها؟)، ضمن كتاب: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ٤٢٨/١.

(٢) يوسف: ٣١.

(٣) الكتاب ٥٩/١.

(٤) البرهان، للزركشي ٣٢٢/١.

منهم، لذا لا يُعدُّ كل ما روي عنهم في درجة واحدةٍ من القبول، بل ما كان معروفًا بالنقل من الطرق المعتبرة عند أهل هذا الشأن. وإنما أشير لهذا ليُعلم أن الحكم بقبول قراءاتهم إنما هو فيما اختاروه وأقرؤوا به العامة وانتشر، دون تلك الأفراد التي لا يخلو منها إمام منهم.

وإذا ما تأملت ما ذكر هؤلاء العلماء من أسانيد القراءة وجدتها تقف عند هؤلاء السبعة، فهي في حقيقتها أفراد، لكن لما تلقتها الأمة بالقبول، فإنها صارت قراءة مستفيضة مشهورة، وهذا لو كان هو الضابط بدل التواتر لكان، لكن للفظ التواتر سلطان يحتاج إلى تحرير»[١].

لذا جاء في ضوابطهم أنّ «ما انفرد به من كان جائزًا عليه السهو والغلط، فغير جائز الاعتراض به على الحجة»[٢].

يضاف إلى ذلك أن أمر التواتر مختلف فيه عند بعض المحققين، فهذا الزركشي يقول: «والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ففيه نظر»[٣]. وأبو شامة يحصر التواتر فيما اتفقت الطرق على نقله عن القرّاء فقط، أما المختلف في أداء الكلمة أو لفظها فلا[٤]، وقد أوردنا رأي ابن الحاجب الذي يرى فيه أن التواتر فيما ليس من قبيل الأداء[٥].

---

(١) مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ١/٤٣١.

(٢) جامع البيان، للطبري ١٦/٤ (تح. شاكر).

(٣) البرهان، للزركشي ١/٣١٩

(٤) ينظر: المرشد الوجيز ١٤٥.

(٥) ينظر: بيان المختصر ١/٤٦٩.

وجاء في (البرهان) أن جماعة منهم الزمخشري ظنوا القراءة اختيارية لا توقيفية[١]، تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء، «ولعل هذا، فيما نظن، هو الذي جعل بعض النحويين يبحثون لأنفسهم اختيار ما رأوه موافقًا للعربية مستكملًا لشرائط الفصاحة والبلاغة، وردَّ ما عداه»[٢].

وقد صرح الرضي بما هو قريب من قول الزمخشري قائلا: «ولا نسلّم تواتر القراءات وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»[٣].

إذًا، الخلاف في المتواتر داخل حراك النحويين وخارجه، ولا ينبغي تفسير المواقف من القراءات القرآنية إلا داخل الاجتهاد العلمي، وإن كان المستقر عند جمهور العلماء هو أن قراءات الأئمة معقودة بالسند، وأنَّ إضافتها للأئمة «إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختيار ورأي واجتهاد»[٤].

ولا عذر اليوم لرد أي قراءة سبعية أو عشرية، بحجة ما كان قديما من بعض العلماء فقد استقر الأمر وتلقتها الأمة بالقبول، وما من شكٍ في صحتها وسلامتها، لكنما المراد من طرح المواقف من (التواتر) هو «النظر إلى القراءات في كل جيل، والاعتذار لما وقع من بعض العلماء العارفين من ردِّ بعض

(١) البرهان، للزركشي ٣٢١/١.

(٢) أصول النحو العربي ٤٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ٩٤٢/٢/١.

(٤) النشر في القراءات العشر ٥٢/١.

القراءات، وأنهم إنما ردوها بأسلوب علمي مناسب لما تلقوه من القراءات وليس عن هوىً أو جهلٍ منهم»[١].

أما التواتر الذي اطمأنت له الأمة بعد القرن الرابع، أو الشهرة المستفيضة قبلها-لم يكن هذا أو ذاك بمنزلةٍ واحدةٍ عند العلماء، ولقد وردت الآثار بما يدلُّ على ذلك التفاضل:

- قال مالك، رحمه الله: «قراءة أهل المدينة سنّة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم»[٢].
- وقال مكي: «وربما جعلوا الاختيار ما اتفق عليه نافع وعاصم، فقراءة هذين الإمامين أوثق القراءات، وأصحها سندًا، وأفصحها في العربيّة»[٣].
- ولا ريب أنّ ما اتفقت الطرق على نقله عن القراء هو أقوى مراتب التواتر، لذا نجد أبا شامة، رحمه الله، يخالف الأكثرين، ويرى أنّ ما اختلفت الطرق في نقله ليس بمتواتر[٤].

وهذا المسوّغ لحتمية التفاضل هو مسوّغ مشترك بين النحاة والقُرَّاء، وإن كان هو من جانب القراء بالأصالة.

---

(١) مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ١/٤٣١.

(٢) ينظر: غاية النهاية ٢/٣٣٠.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات ١٠١.

(٤) المرشد الوجيز ١٧٧.

- قال الزجاج: «وأخبرني إسماعيل بن إسحاق أنّ نافعًا -رحمه الله- لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراء المدينة»[1]، «فلهذا قال عبد الله بن وهب: قراءة نافع سُنّة»[2].

كلُّ ذلك يدل على أنّ شرط التواتر له مراتب في القوة، وإذا وُجدت المراتب حلّت المفاضلة.

***

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٩٧/١.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٩٢/٤.

ثانيًا: شرط (موافقة الرسم العثماني) ومسارب المفاضلة.

أمَّا شرط موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، فقد استثنوا من ذلك مخالفات جائزات، قال عنها ابن الجزري: «على أنّ مخالفة صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك، لا يُعدّ مخالفًا إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة مستفاضة، ألا ترى أنهم لم يعدوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾[١] في الكهف، وقراءة[٢] ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٣]، والظاء من ﴿بِضَنِينٍ﴾[٤] ونحو ذلك من مخالفة الرسم المردود، فإنَّ الخلاف في ذلك يُغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد وتعضده صحة القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها حتى لو كان حرفًا واحدا من حروف المعاني، فإنَّ حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»[٥].

لقد كان لتفاوت درجة اختلاف رسم القراءة عن المصاحف العثمانية -أثرٌ في انعقاد كثيرٍ من المفاضلات بين القراءة، وبالأخص في الاختلاف اليسير المتجاوز عنه، قال النحاس في قول الله، عز وجل: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ

---

(١) الكهف: ٧٠.

(٢) في المصحف (أكن)، وقرأها أبو عمرو (وأكونَ) بالواو والنصب والباقون بغير (واو) وجزم النون، ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة ٧١٠، التيسير، للداني ٢٢٠.

(٣) المنافقون: ١٠.

(٤) التكوير: ٢٤.

(٥) النشر في القراءات العشر ١٢/١. وينظر: رسم المصحف-دراسة لغوية تاريخية ٦٩٦، وما بعدها.

شَيۡـًٔا﴾[1]: «قرأ أهل المدينة وأهل البصرة وعاصم (وقد خلقتك من قبل)، وقرأ سائر الكوفيين (وقد خلقناك)، قال أبو جعفر: والقراءة الأولى أشبه بالسواد»[2] قال: (أشبه) بصيغة التفضيل.

- وقد تنعقد المفاضلة بسبب اختلافهم في تحقق اختلاف الرسم في القراءة من عدمه، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَمِعۡ يَوۡمَ يُنَادِ ٱلۡمُنَادِ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ﴾[3]: «قرأ عاصم والأعمش وحمزة والكسائي ... بغير ياء في الوصل والوقف، وهو اختيار أبي عبيد اتباعًا للخط؛ لأنَّ الياء لام الفعل فقد عُلِم أنّ حقها الثبات»[4].
- وقد تنعقد المفاضلة لسبب علائق الرسم مع غيره من شروط القراءة المتواترة، فهم قد يغتفرون بعض مخالفات الرسم العثماني إذا قوي سند القراءة، وقوي قياسها، «ولم يضادَّ معنى خط المصحف»[5]، وقد قال أبو شامة: «والقراءة نقل فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى، وليس اتباع الخط بمجرده واجبًا ما لم يعضده نقل، فإن وافق فبها ونعمت، ذلك نور على نور»[6].

---

(١) مريم: ٩.

(٢) إعراب القرآن ٣/٨.

(٣) ق: ٤١.

(٤) إعراب القرآن ٤/٢٣٣.

(٥) الإبانة عن معاني القراءات ٣٦.

(٦) إبراز المعاني /٦٠٤.

- والنحويون على ذلك النهج، تفاوتت مواقفهم من شرط الرسم العثماني، فالزجاج يحتج برسم المصحف في اللغويات والإعراب والصرفيات، فيتشدد فيما تجاوز عنه الجمهور من مخالفة الرسم، ويفاضل وفق ذلك، يقول: «وأمّا ﴿مَنۡ يَرۡتَدِد﴾[1] فهو الأصل[2]؛ لأن التضعيف إذا سكن الثاني من المضعَّفَين ظهر التضعيف، نحو ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٌ﴾[3]، ولو قُرئت إنْ يمسَّكم قرحٌ، كان صوابا، ولكن لا تقرأنَّ به لمخالفته المصحف، ولأنَّ القراءة سنة»[4].
- وكثيرًا ما يلمح المراقب لعلاقة النحويين بالرسم العثماني تفاوتًا بين النحويين في مراعاة الرسم، وإن كانت مراعاته سمة بارزة عامة فيهم، ففي القرن الرابع مثلا: «نرى مسلكين متخالفين: ابن خالويه يعتد اعتدادًا شديدًا برسم المصحف، وأبو علي الفارسي يُحكِّم القياس في الاحتجاج، ولا يرى أن يأخذ برسم المصحف»[5] في كثير من المواضع وهو كذلك مسرب من مسارب التفضيل بين القراءات القرآنية المتواترة، وفق ضوابط تدل على دقة السلف وعنايتهم بالأمانة، واجتهادهم في حمل وجوه القراءات على أشرف محمل.

---

(١) المائدة: ٥٤.

(٢) قرأ نافع وابن عامر بالفك والباقون بالإدغام، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٢٤٥، التيسير، للداني ٨٢.

(٣) آل عمران: ١٤٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٨٢/٢.

(٥) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٢١٠.

ثالثًا: شرط (موافقة العربيَّة) ومسارب المفاضلة.

أما شرط موافقة العربية ولو بوجهٍ من الوجوه، فهو أوسع الأبواب المقتضية للتفضيل بين القراءات المتواترة، وسيتناوله البحث لاحقًا في كثير من الجوانب بإذن الله، غير أننا يكفينا أن نؤصل للطبيعة التفاضلية لذلك الشرط عند القراء والنحاة، وقد نقلت كتب القراءات قول ابن القشيري (٥١٤هـ): «فإنا لا ندعي أن كل القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة»[١].

أمّا النحويون فدستورهم المعلن أنَّ «القرآن إنما يُحمل على أشرف المذاهب»[٢]، وكل مفاضلة بين القراءات القرآنية عندهم ت تقصد هذا الدستور.

وإذا ارتضينا شرط مكي، رحمه الله، في القراءة المقبولة: «قوة وجهها في العربية»[٣]، فالقوة تتفاوت في حضرة الاحتكام إلى القياس، وإذا ارتضينا ما استقر عند ابن الجزري وهو شرط: «موافقة العربية ولو بوجه»[٤]، وهو قيد أخف من سابقه، فالوجوه تتفاوت في الحسن، وقد أوضح ابن الجزري قيد (ولو بوجه)، بقوله: «نريد به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا،

---

(١) علّق عليه أبو شامة بقوله: «قلت: وهذا كلمٌ حسن صحيح»، وفي هذا نقصٌ لما اشتُهر عنه عند الباحثين بأنه لا يجوّز المفاضلة بين القراءات المتواترة، وجمع أقواله من مظان كثيرة تدل على أنه يمنع المفاضلة التي تكاد تسقط إحدى القراءتين وحسب. ينظر: إبراز المعاني ٧٠، ٤١٢.

(٢) الكامل، للمبرد ٩٣١/٢.

(٣) الإبانة عن معاني القراءات ١٠٠.

(٤) النشر في القراءات العشر ٩/١.

مجمعًا عليه أم مختلفًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقته الأئمة بالإسناد الصحيح»[1].

وهناك من يرى أنَّ مثل هذا التسمّح في المعيار اللغوي هو الذي سمح بدخول قراءات ليس له وجه قوي في القياس، وأنَّ هذا نفسه مسوّغ لما فعله أئمة النحو من إبداء وجهة نظر القياس اللغوي، إذ هو اجتهادٌ ممن يملك حق الاجتهاد، فالنحاة لم يخضعوا القراءات لمقاييس اللغة، «وإنما رأوا المنسوب إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، على يقين ليس بمعزل عن مقاييس اللغة الفصحى التي هي وعاء القرآن الكريم»[2].

***

(١) النشر في القراءات العشر ١/١٠.

(٢) ضوابط الفكر النحوي ١/٣١٣. وينظر: ١/٢٩١.

الاعتبار الثالث: المفاضلة وطبيعة عمل النحوي.

التفكير النحوي في حقيقته ذو بنية تفاضلية من الدرجة الأولى. وأعتقد أنّ الطبيعة (المعيارية) في النظام النحوي لها التأثير الأكبر في ذلك. وكثيرٌ من الدراسات المعاصرة تقع في خللٍ كبير حين يختلط عليها الأمر، فلا تمايز بين رُكني الفهم اللغوي:

١-فهم طبيعة اللغة.

٢-فهم طبيعة التقعيد للغة.

والخلط بينهما أدى إلى مغالطات كثيرة في البحث اللغوي الحديث. فلم تكن وظيفة النحو العربي هي نقل كلام العرب ولهجاتها للمتلقين وتدوينها، لكن وظيفتهم -بالتحديد- هي تقنين لأعلى مستويات هذه اللهجات، وكان هذا التقنين يصب في غاية محددة لطالما نصَّ عليها النحويون، قال ابن السراج: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصد المبتدئون بهذه اللغة»[(١)]، وكما حدد ابن جني الغاية بقوله: «ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[(٢)]، «وقد ظل الهدف التعليمي مقترنًا بالدرس

(١) الأصول، لابن السراج ١/٣٥.

(٢) الخصائص ١/٣٤.

النحوي في كل مراحل تكونه... فقد صاغ النحو العربي نفسه وفق غايته التربوية ونظر إلى المتكلم الممكن على أنه مُتعلم»[١].

وهذه التنشئة ذات صبغة دينية قرآنية، إذ لما بدأت تضعف الملكة اللغوية عند كثيرين لعامل الخلطة بالأعاجم «خشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطَّردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام»[٢]. هذه الغاية هي التي اقتضت أن يكون عمل النحوي ذا جهد وصفي ومعياري في آن، واقتضت «أنّ المنهج النحوي لم يكن نقلًا محضًا، ولم يكن عقلا محضًا»[٣]، على أنّ ما ينبغي التنبيه إليه هو أنَّ الوصفية أو المعيارية ليستا شحنتين متنافرتين، "فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى، فليس لزامًا أن تقوم بينهما علاقة ما: من توازٍ أو تصادم أو تطابق. فهما مصادرتان فكريتان مستقلةٌ كلتاهما عن الأخرى»[٤]، وفي مرحلتين زمنيتين مختلفتين. هذه الطبيعة الممتزجة من جهة، ومن جهة أخرى سلطة المعيار الذي كانت وظيفة النحو إخراجه من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل أي: «بتحويله من وضع الكمون إلى وضع التحقق»[٥] –هاتان الجهتان

---

(١) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ٣٤.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٢٣٨/٣.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث ١٩، وينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ٢.

(٤) اللسانيات وأسسها المعرفية ١٥.

(٥) المرجع السابق ٣٩.

هما اللتان كونتا البنية التفاضلية في النظام النحوي، ويمكن ملاحظة ذلك في المفاضلات التكوينية التالية:

١-في ثنائية الأصول (السماع/القياس)، السماع مقدمٌ على القياس، وما يثبت بالسماع أفضل مما يثبت بالقياس:

- يقول ابن السراج: «الأصل ما سمع عن العرب، وإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب فيلجئ فيه إلى القياس»(١).
- «وإذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع»(٢).
- «وقواعد النحو ليست على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتّباع»(٣).

٢-ثنائية (الإطار الزمني والإطار المكاني) للاحتجاج -هي في حقيقتها مفاضلة حيث يشير الإطار المكاني إلى رغبتهم في التقعيد على لغة عليا بجمع ما علا في أساليب وظواهر لهجته. ويشير الإطار الزمني إلى تحديد المدونة الفصيحة التي تشدُّ الناطقين بالعربية إلى فصاحة القرآن المعجز؛ إذ لو تُرك الإطار الزمني لخضعت اللغة لناموس التطور والتغيّر، «لذا يجوز أن نقدر بأنّ النحو -في تاريخ الحضارة العربية-هو موقف لا من اللغة ذاتها. وإنما

(١) الأصول، لابن السراج ١/١٠.

(٢) الخصائص ١/١١٧.

(٣) الاقتراح /٢٤٤.

هو موقف من خصائص الملازمة لها، وأبرز تلك الخصائص التغيير والاستحالة»[١].

٣-المسموع يخضع للتفاضل الكمي (القلة/الكثرة)، يقول سيبويه: «الأقل نوادر تُحفظ عن العرب، ولا يُقاس عليها، ولكنّ الأكثر يُقاس عليه»[٢].

٤-القياس من حيث (القوة والضعف) مراتب، وقد سرد الأنباري أنواع القياس على ما تستحقه من الترتيب من تقديم قياس العلّة، ثم قياس الشبه ثم قياس الطرد[٣].

٥-في نظرية (الأصل والفرع)، «تفضيل الفرع على الأصل ممنوع»[٤]، غير أنه «يجوز أن يفوق الفرع الأصل بكثرة الاستعمال»[٥].

كل هذه المفاضلات-كما ترى-هي في عمق أصول ومرجعيات الفكر النحوي، وهي أيضا شديدة التماس مع ما تفرع منها من نظريات. وذلك كله يقتضي حتمية صدور المفاضلة من النحوي حين يكون في مقابل النص بالتوجيه والإعراب أو في مواجهته بالتأويل والتخريج.

وإذا أردنا أن نسلط الضوء أكثر على بؤرة البنية التفاضلية الكبرى لعلم النحو العربي وهي خصيصة (المعيارية)، فهي نتيجة طبيعية تستلزمها الغاية التي

---

(١) التفكير اللساني في الحضارة العربية ٩٤.

(٢) الكتاب ٨/٤.

(٣) لمع الأدلة ١٠٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤٩١/١.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك ٢٦/١.

يرجوها نحاة العرب من هذا العلم، فلم يكن أمامهم إلا بناء قواعدهم، على معهود خطاب العرب وسنن قولهم، لكنّ الاطراد المطلق لا يتحقق للغات البشر، فعادة تكون مهمة التقنين في مواجهة مباشرة مع اعتراض الشاذ والقليل والنافر عن القياس، وإذا عجزت صناعة التقنين عن مواجهة التعددية والتنوع والاختلاف، والصيرورة به إلى الشمولية والاحتواء فلن يبلغ بهذه الصناعة قاصدو العربية غايةَ الارتسام والاحتذاء، أو كما قال ابن السراج: «ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات»[١]، هنا مأرز حتمية المفاضلة في بنية الفكر النحوي، فالنتيجة أنْ قام بناء التقعيد النحوي على صخرة (الأكثر)، وقد تواترت ضوابطهم على نحو:

- «إنما القياس على (الأكثر)»[٢].
- «و(الأكثر) عدم الالتفات إلى الأقل، وهذا من أصولهم»[٣].
- وكما قال أحد أئمة التقعيد اللغوي أبو عمرو بن العلاء، حين قيل له: «أخبرني عما وضعت مما سميته عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أكمل على (الأكثر) وأسمّي ما خالفني لغات»[٤].

---

(١) الأصول، لابن السراج ١/٥٦.

(٢) المقتضب ١/ ٢٣٣.

(٣) التوطئة ١١٦.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٣٩.

المُرجِّحات بين القراءات عند النحويين.

يمكننا تلمس العلاقة بين المفاضلة بين القراءات والبنية التفاضلية في أصول النحو ونظرياته من خلال استعراض المرَجِّحات التي اعتمدها النحاة في التفضيل بين القراءات المتواترة، وأُجملها في الآتي:

أولًا: الموافقة البينّة للقياس اللغوي المستتب.

تقديم الوجه «الأقيس»[١] هو المؤثر الأكبر في تفاضل القراءات عند النحويين. ومع ذلك فأقيستهم ليست واحدة، وطريقة إنزالها على النصوص كذلك هي التي أنتجت بعض الفروق بين مدارس النحو، وهذا جزء من بنية التفاضل في الفكر النحوي، إذ نسبية نظرة كل نحوي إلى قوة وضعف القياس بالنسبة إليه، وطريقة إنزاله على النص وتعامله مع مناط الحكم، كل ذلك بواعث للمفاضلة، ولا أدل على ذلك من مثل مصطلحات الفراء المعبرة عن النظرة الشخصية للقياس حين يحكم على القراءات بقوله: «والوجه الأول أحبُّ إلي»[٢]، وقوله: «ولستُ أشتهي ذلك»[٣].

- كما أنّ مفاضلتهم ترتبط بأوصاف نسبية في القياس ذاته، تختلف من نحوي لآخر، لكنهم متفقون على أصل الوصف، وأعني بذلك وضوح القياس

(١) وقولهم نحو (وجه الكلام)، و(أحسن القراءتين)، و(أجود) و(أنفذ) و(أوجه)، ينظر: الكتاب ٨٢/١، ١٨٩/٤، معاني القرآن، للفراء ٩٢/١، ١٧١/١.

(٢) معاني القرآن ٢٤٥/١.

(٣) معاني القرآن ١٨٤/٣.

ذاته، فهم كثيرًا ما يختارون: «القراءة البيّنة»[١]، «والأبين في العربية»[٢]، ويجتنبون ما يجوز على «غموض من العربية»[٣] أو على وجه «بعيد في العربية»[٤].

- كما أن مناط الحكم بالمفاضلة قد يتجاذبه أكثر من قياس، فيقدم نحويٌّ قياسًا ويقدم آخر قياسًا آخر. قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾[٥]: «وتكلم المعربون في الترجيح بين القراءتين على عادتهم، فاختار أبو عبيدة، وأبو حاتم، وأشار أبو عليٍّ إلى تحسينه، قراءة (يَصْرف)[٦] مبنيًا للفاعل، لتناسب (فقد رحمه)، ولم يأتِ فقد رُحِم... ورجّح الطبري قراءة (يُصرف)[٧]، مبنيّا للمفعول، قال: لأنها أقلُّ إضمارًا»[٨]. فهناك من قدَّم قياس مراعاة التناسب وهناك من قدَّم قياس مراعاة الأقل حذفًا.

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٢/٢٩٦.

(٢) معاني القرآن ٣/٢٢٨، إعراب القرآن، للنحاس ٣/٣٧٣.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ١/٤٥١.

(٤) إعراب القرآن، للنحاس ٣/٩٠.

(٥) الأنعام: ١٦.

(٦) وهي قراءة حمزة وأبو بكر والكسائي، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٢٥٤، حجة القراءات، لابن زنجلة ٢٤٣.

(٧) وهي قراءة السبعة ما عدا حمزة وأبا بكر والكسائي، ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة ٢٤٣، التيسير، للداني ٨٤.

(٨) البحر المحيط ١١/٤٧٢.

- وما يجدر التنبيه إليه هو أن ربط حركة نقد القراءات القرآنية بتمسك النحويين بأقيستهم – ربطٌ خاطئ، فقد وقع النقد والاختلاف منذ زمن الصحابة، رضوان الله عليهم، والأئمة بعدهم، أمّا نقد النحويين واختلاف اختياراتهم للقراءات فهو بذلُ وِسع، غايته الاحتراز وحمل القرآن وقراءاته على أشرف الوجوه.

***

ثانيًا: موافقـة قراءة العامَّة.

من المرجحات بين القراءات المتواترة عند النحويين مراعاة ما اختاره عامة الأئمة، قال سيبويه مُسلِّما لاجتماع القراء على وجه، وعدم قراءتهم على الوجه الذي يقوّيه: «وقد قرأ أناسٌ[١]: ﴿السّارِقَ وَالسّارِقَةَ﴾[٢] و﴿الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي﴾[٣]، وهو في العربيَّة على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبتِ العامةُ إلا القراءة بالرفع»[٤].

- وهذا من النحويين من دلائل عدم اندفاعهم للأقيسة على حساب التثبت ومراعاة النقل، فاحترام قراءة العامَّة هو في الحقيقة احترام للنقل القوي الذي تنتمي له قراءاتهم. إضافة إلى ما قاله الطبري: «وما انفرد به من كان جائزا عليه السهو والغلط فغير جائز الاعتراض به على الحجّة»[٥]. وكثيرا ما نجد الفراء ينص على ضابط تقديم قراءة العامة ويختارها، وقد قال: «وأجود ذلك ما اختارته القُراء الذين تؤثر عنهم القراءة»[٦].

وقد تناولنا –سابقا–روافد حتمية المفاضلة الناتجة عن مراعاة قراءة العامّة.

---

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي عبلة، والجمهور على الرفع ينظر: مختصر ابن خالويه ٣٢، البحر المحيط ٥٣٩/١٠.

(٢) المائدة: ٣٨.

(٣) النور: ٢.

(٤) الكتاب ١٤٤/١.

(٥) جامع البيان، للطبري ٦/٤.

(٦) معاني القرآن ٣٦/١، وينظر: ٢١٤/٢، ٢٤٦، ٣ /٢٢٥، إعراب القرآن، للنحاس ٢١٩/٢، ١٠٥/٤.

ثالثا: موافقة الرسم العثماني.

تحدثنا قبلًا عن أثر موافقة الرسم العثماني ودرجاته في الترجيح بين القراءات القرآنية، ونضيف هنا أن الاعتداد بالرسم العثماني قد يكون فاصلا في الترجيح بين اللغات المشهورة عن العرب.

قال النحاس في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[١]: «وقد ذكر سيبويه[٢] اللغتين وُقِّتت وأُقِّتت[٣]، فلم يقدم إحداهما على الأخرى، فإذا كانتا فصيحتين، فالأولى اتباع السواد»[٤].

- والمقصد أنَّ القراءة الموافقة للرسم العثماني تستمد قوتها من دلالة الرسم على الاجتماع عليها، لذا قال النحاس في إحدى القراءات وقد ذكر سندها: «هذه قراءة مخالفة للمصحف، فإن قال قائل: الإسناد صحيح، قيل له: الإجماع أولى»[٥]. وقال الزجاج في إحدى القراءات: «وهذا جيد في العربية إلا أنني أكرهه لمخالفة المصحف، والقراءة إنما ينبغي أن تلزم فيها السنة، ولزوم السنة فيها أقوى عند أهل العربية»[٦]، لذا كان من قواعد الترجيح

---

(١) المرسلات: ١١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣١/٤.

(٣) قرأ أبو عمر بالواو (وقِّتت)، والباقون بالهمزة، وقرأ الحسن وأبو جعفر (وُقِتتْ) بواو وتخفيف القاف، ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢٢٢/٣، التيسير، للداني ١٧٧.

(٤) إعراب القرآن ١١٥/٥.

(٥) إعراب القرآن ٦٥/٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٦/١.

في علوم التفسير وعلوم العربية «الوجه التفسيري والإعرابي الموافق لرسم المصحف أولى من الوجه المخالف له»[1].

***

(١) قواعد الترجيح عند المفسرين ١/١١٠.

رابعًا: موافقة الأكثر والأشهر في لغات العرب.

وهذا المعيار من أبين مسارب حتمية مفاضلة النحوي بين القراءات القرآنية، فالقراءات مهما علت فصاحتها، إلا أنها يبعد أن تتساوى الوجوه واللغات التي نزلت بها في الكثرة والشهرة. لذا كان من ضوابطهم:

- «ولا ينبغي أن نقرأ إلا بالكثير»[١].
- «ولا يحمل كتاب الله، عز وجل، إلا على الأغلب الأشهر»[٢].
- أفصح اللغات ما جاء في القرآن «وربما وقع الغلط من بعض أهل اللغة فيما يذكرون من فصيح الكلام»[٣].
- «وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقلّ»[٤].
- قال أبو زرعة نقلا عن أبي عبيد في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾[٥]: «القراءة عندنا بالفتح[٦]؛ لأنّها أعرف اللغتين، ولو كان (عَسِيتم) لقُرئت ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ﴾[٧]، وما اختلفوا في الحرف»[٨].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٥.

(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٤/٨٣.

(٣) المرجع السابق ٤/٩٩.

(٤) شرح التسهيل، لابن مالك ١/١٦٧.

(٥) البقرة: ٢٤٦.

(٦) وهي قراءة العشرة عدا نافع، ينظر: السبعة، لابن مجاهد ١٨٦، الحجة، لأبي علي ٢/٣٤٩، النشر في القراءات العشر ٢/٢٣٠.

(٧) القلم: ٣٢.

(٨) حجة القراءات، لابن زنجلة ١٣٩.

وهنا نشير إلى أمرٍ مهم في علاقة التفاضل بين القراءات بالبنية التفاضلية في الفكر النحوي وهو أنّ هذا المنهج يقودنا أولًا إلى التذكير بما يقرره العلماء من أن أكثر الاختلاف في القراءات أصله اختلاف لهجات، إذ «القرآن العربي فيه من جميع لغات العرب؛ لأنه أنزل عليهم كافّة، وأبيح لهم أن يقرأوا على لغاتهم المختلفة، فاختلفت القراءات فيه لذلك»(١).

هنا تظهر حتمية تأثير طبيعة عمل النحوي التفاضلي، إذ الحكم على القراءتين، سيكون -بالضرورة-فرعًا عن الحكم على اللغتين أو اللهجتين ومنزلتهما في كلام العرب، وعلى ذلك مدار التفاضل، وقد قرر ابن جني الموقف المنهجي من التعادل في اللغات والترجيح بينها، وقال في نصه الدستور: «وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيَّر إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أُنسًا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا.

أولا ترى إلى قول النبي، صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن عليّ بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ». هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا»(٢).

---

(١) إبراز المعاني ٤٧٨.

(٢) الخصائص ٢/١٠.

هنا تتدخل طبيعة عمل النحوي، فكيف يُطمَئنُّ لنسبة منع المفاضلة لأبي العباس ثعلب–مثلا–القائل: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة...»[(١)]، وهو في منجزاته ومؤلفاته –كالفصيح–يفاضل بين لغات العرب؟!.

فهو، رحمه الله، اختار في الفصيح: (وَحَزنني الأمر يَحزُنُني)[(٢)]، وهي إحدى قراءاتي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ﴾[(٣)]، قال ابن خالويه: «يُقرأ بفتح الياء وضم الزاي، وبضم الياء وكسر الزاي[(٤)]، فالحجة لمن فتح الياء أنه أخذ من (حَزَن يَحزُن حُزنًا، والحجة لمن فتح الياء أنه أخذه من (أحزن يُحزن حُزنًا)، ولم يُسمع إحزانًا وإن كان القياس يُوجبه»[(٥)].

إن طبيعة البنية التفاضلية في التراث النحوي هي التي أنبأتنا بترجيح الإمام ثعلب ولو لم نجد له نصوصًا في قراءات الآية السابقة. وما ورد عنه –رحمه الله– من أنه لا يُفضل إعرابًا على إعراب فإذا خرج إلى كلام الناس، فضَّل الأقوى، فجوابه أن من تمام إعجاز القرآن الكريم أنْ نزل ليتحدى العرب بلغتهم، فمن

---

(١) مجالس ثعلب ١/٨٠.

(٢) الفصيح ٢٦٨.

(٣) يونس: ٦٥.

(٤) قرأ نافع (يحزن) بضم الياء وكسر الزاي حيث وقع ما خلا قوله في (الأنبياء: ١٠٣)، ﴿لا يَحۡزُنُهم﴾ فإنه فتح الياء وضم الزاي وفيه الباقون كذلك في الكل. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٢١٩، التيسير، للداني ٧٦.

(٥) الحجة ١١٦.

يفاضل بين كلام العرب ولغاتهم فهو -لا محالة- سيفاضل بين القراءات التي نزلت بلغاتهم وعلى معهود خطابهم.

***

خامسًا: المُرجّح البلاغي ومراعاة جوانب الدلالة والسياق.

كثيرا ما يرجح النحويون بين القراءات المتواترة لاعتبارات بلاغية وأسلوبية كالمشاكلة، وتناسب الفواصل، ودلالات القطع والاستئناف، والخصوص والعموم، ودلالات التكثير والتقليل، وعامة الدلالات النحويَّة والصَّرفية واللغوية.

ومن نماذج ذلك استحسان الفراء الاستئناف والإتباع على البدلية في قراءة (رب) بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا (٨) رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾[(١)]، يقول: «خفضها عاصم والأعمش، ورفعها أهل الحجاز، والرفع يحسن إذا انفصلت الآية عن الآية»[(٢)].

وفي قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[(٣)]، برفع (تكونُ)[(٤)]، قال النحاس: «الرفع عند النحويين في (حسبت) وأخواتها أجود... وإنما صار الرفع أجود؛ لأنَّ (حسبتُ) وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت، وإنما يجوز النصب على أن تجعلهنَّ بمنزلة (خشيتُ) و(خفتُ)»[(٥)]. فالدلالة المعجمية للفعل (حسب) أثرت في الحكم التركيبي للفِعْل بعدها، وعليه مدار التفضيل.

---

(١) المزمل: ٨-٩.

(٢) معاني القرآن ١٩٨/٣.

(٣) المائدة: ٧١.

(٤) قرأها بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي، والباقون بالنصب. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٢٤٧، التيسير، للداني ٨٣.

(٥) إعراب القرآن، للنحاس ٣٥/١.

والترجيحات الأسلوبية والبلاغية كثيرةٌ في توجيهات النحويين، حتى إنك تكاد تذهب إلى أنَّ ظاهرة المفاضلة بين القراءات عند علماء العربية ذات صبغة دلالية، باعتبار أن الدلالة هي مستوى مشترك وكامن في مستويات اللغة: الصرفية والنحوية واللغوية، كما أن الترجيح الدلالي يمثل طبيعة لغة، تختزن فنون قولٍ وتختزن انزياحاتها كذلك، أو كما قال ابن جني: «كلام العرب كثير الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفته وتثنّيه»[1].

***

(١) المحتسب ٢/٨٦.

سادسًا: مراعاة ما توافق مع قول المفسرين وأئمة التأويل.

مما يتقيد به النحويون في اختياراتهم للقراءات القرآنية هو موافقة ما عليه أئمة التفسير والتأويل، فيبنون ترجيحهم على الأبين والأوضح تأويلا من أقوالهم، ولا يجوز لأحدٍ «أن يخرج عن جملتهم فيما قالوه، وإن كان قولًا محتملًا»(١).

قال أبو جعفر في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾(٢): «والقراءة الأولى(٣) أبين وأصح في المعنى؛ لأن معنى (يُنزَفون) عند جلّة أهل التفسير منهم مجاهد: لا تذهب عقولهم، فنفى الله، عز وجل، عن خمر الجنة الآفات التي تلحق في الدنيا من خمرها من الصداع والسكر. فأما معنى (يُنزِفون)، فالصحيح فيه أن يقال: أنزف الرجل إذا نفد شرابه، وهذا يبعد أن يوصف به شراب أهل الجنة، ولكن مجازه أن يكون بمعنى لا ينفد أبدًا»(٤).

***

(١) إعراب القرآن، للنحاس ٢١٢/٥.

(٢) الصافات: ٤٧.

(٣) وهي (يُنزَفون) بفتح الزاي وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وقرأها عاصم هنا بالفتح وفي (الواقعة:١٩) بالكسر، وقرأها حمزة والكسائي بكسر الزاي في الموضعين. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٥٤٧، الحجة، لأبي علي ٥٤/٦.

(٤) إعراب القرآن ٤١٩/٣.

• **ويبقى لنا أن نشير إلى أمورٍ في غاية الأهمية:**

أولا: إنّ فكرة ربط عدم المفاضلة بالديانة أو ما يُشبه فكرة (التحرّز الديني) التي وردت في نص ثعلب ونصوص النحاس وأبي حيان –لم تكن قادرة على مواجهة طبيعة عمل النحوي التفاضلية، فقد أسلمهم التوجيه النحوي للقراءات القرآنية إلى صريح التفاضل بينها، فلو كانت فكرة (التحرّز الديني) ستتغلب على طبيعة عمل النحوي لأدت بهم إلى الزهد في نقد القراءات وتضعيفها قبل أن تُزهّدهم في مجرد المفاضلة، فثعلب والنحاس –رحمهما الله–نقدوا القراءات القرآنية وتضعيفها(١). كما أن النهج الأثري الواضح عند أبي حيان، ومنافحته عن القراءات المتواترة لم يُنقذه من الوقوع في المفاضلة.

والمفارقة أن أحد المواضع التي أنكر فيها النحاس على من فاضل بين القراءات التي لها حظ من الاجتماع؛ لأن الديانة تحظر ذلك(٢)، هو نفسه موضعٌ انتقد فيه أبو العباس ثعلب قراءة للأئمة وهو الذي نص على أنه لا يفاضل بين الإعراب إلا إذا خرج إلى كلام الناس. قال أبو العباس في ذلك الموضع وهو في قوله تعالى: ﴿فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ﴾(٣)، بضمتين (عُمُد)(٤): «هو القياس،

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٥٣/١، ٣٥٩/٢، إعراب القرآن، للنحاس ٢٣/١، ١٧٠.

(٢) إعراب القرآن ٢٩٠/٥.

(٣) الهمزة: ٩.

(٤) قرأها بضمتين أبو بكر وحمزة والكسائي، وقرأ بقية السبعة بفتحتين. ينظر: السبعة، لابن مجاهد ٦٩٧، التيسير، للداني ٢٢٥.

(وعَمَد) شاذٌّ»[١]. والسرُّ في ذلك هو أنَّ التفاضل صادرٌ عن بنية التفكير النحوي ولا شيء خارجه يمكن أن يلغي ذلك. وهم يفاضلون والقراءات مختلفة، ويفاضلون في الإعراب والقراءة واحدة لدواعٍ صناعية وغير صناعية -لفظية ودلالية[٢].

ثانيًا: وظيفة أقيسة النحويين هي تقنين كلام العرب الفصيح، لا التقنين لما جاء في القرآن الكريم وحسب. وعماد هذا التقنين هو الاعتماد على الكثير الشائع المعبِّر عن معهود خطابهم.

وموقف النحويين من القرآن الكريم وقراءاتها المتواترة والشاذة -أنّ ذلك كله يُحتج به، ويُحتَجُّ له[٣]، غير أن هناك ما يتميز به النص القرآني عن غيره، وقد لخصه ولخص موقف النحويين منه الزجاج بقوله: «القراءة سنة لا ينبغي أن يُقرأ فيها بشكل يجيزه النحويون، وإن تتّبع، فالذي روي من المشهور في القراءة أجود عند النحويين، فيجتمع في القراءة بما روى الأتباع، وإثبات ما هو أقوى في الحجة»[٤]. فتوسط موقف النحويين صادرٌ عن حفاظهم على حرمة القراءات بلزومهم النقل، واحترامهم لقوانين العربيّة، بقبول الأوجه القوية في

(١) مجالس ثعلب ٣٢٥/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس ٣٦٩/١.

(٣) الاقتراح /٣٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٢/١.

القياس وإن كانوا لا يجيزون القراءة به إذ «القُرّاء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحن عندك تشنيع مشنِّع مما لم يقرأه القراء مما يجوز»[١].

ولما كان الاحتكام في القوة والضعف إلى أقيستهم المستنبطة من كلام العرب، رأوا في بعض الشاذ[٢] الخارج عن قراءة القراء السبعة أنه «مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه، محفوفٌ بالروايات من أمامه وورائه، ولعله، أو كثيرًا منه، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه»[٣].

ومادام طبيعة عمل النحوي الاحتكام إلى القياس، إضافة إلى الاحتجاج للقراءة تارة الاحتجاج بها تارة أخرى، فلا مانع من أن يجعل أئمة النحو أحيانا القراءة الشاذة هي القياس[٤]، وربما يحتجون بالمتواتر والشاذ جنبًا إلى جنب[٥]، وربما يقدمون قراءة القلة على قراءة الكثرة[٦]، مادام القياس المبني على الكثير من كلام العرب يقتضي ذلك.

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤٥/١.

(٢) مرّ مصطلح الشذوذ عند علماء القراءات بثلاث مراحل، أولاها: ما خالف رسم المصحف، وكثيرا ما يعدها النحاس وغيره مدرجة (آية تفسير)، ثانيها: ما خالف السبع التي اختارها ابن مجاهد، وآخِرها: ما اختل فيه ركن من أركان القراءة المقبولة، ملخص ذلك من: ضوابط الفكر النحوي ٢٩٧/١، ومطوّله في: رسم المصحف ٥٥٥.

(٣) المحتسب ٣٢/٢.

(٤) ينظر أحد اختيارات الخليل في: الكتاب ٣٩٩/٢.

(٥) ينظر فعل سيبويه في: الكتاب ١٤٧/٢.

(٦) المقتضب ١٢٤/٤.

وقد أُيِّد سيبويه في احتجاجه بما في مصحف ابن مسعود[١]، ومصحف أُبيّ[٢] لما هو جائز في العربية، موثقٌ بالأسانيد، وإن خالف المصحف الإمام، إذ يكفي لتجويز إعرابٍ ما أن يُستشهد بما في مرسوم المصاحف التي قبل المصحف الإمام، ولكن لا يقرأ بتلك القراءة، «ومسلك سيبويه يبدو طبيعيًّا، إذ كانت صفته الأولى والباقية على الدهر أنه نحوي ينظر إلى المصاحف على عمومها، محتجًّا بما جاء في مرسومها، غير متقيد بمصحف الإمام، ما دامت المصاحف الأخرى في الاحتجاج على المذاهب الإعرابيّة في فنون الكلام»[٣].

ومهما يكن من أمر، فالمسألة ترتد إلى اختلاف الغاية الوظيفية من التعامل مع القراءة القرآنية، إذ «الاحتجاج شيء، والبناء على المجتمع به شيءٌ آخر، فالقراءات متواترها وشاذها -لصحة ثبوتها- يحتج بها في الواردة فيه بعينه، أما بناء غيرها عليها فلا يكون إلا إذا اتفقت وضابط النحاة في بناء قواعدهم على الكثير الشائع»[٤].

هذه الطبيعة للنحو العربي المكونة في أصل التكوين من السماع، المتمحضة بعد ذلك في (قياس يُتَّبع)، ويحتكم إليه للحكم على أي نص، هذه الطبيعة هي النشأة، والنمو، والنضج، وكلُّ ذلك تمَّ والتباين الحاد بين القراءات المتواترة

---

(١) الكتاب ٨٣/٢.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٦.

(٣) رسم المصحف العثماني ٧١.

(٤) ضوابط الفكر النحوي ٢٩٨/١.

والشاذة والآحاد لم يتحقق، فالقراءة في نظر أئمة النحو «مذهب من مذاهب النطق»[١]، أو هي «أداء قارئ وليس أداءً نبويًّا»[٢].

وإذا كُنّا ذهبنا إلى أن المعيارية في القياس النحوي، وطبيعة المرحلة التي تكون فيها علم النحو العربي، ومن ثم طبيعة البنية التفاضلية في الفكر النحوي-اقتضى حتمية المفاضلة بين القراءات القرآنية، فإنّ مما يؤكد لنا ذلك الآتي:

١-أنّ الذين نصُّوا على منع ذلك ديانةً، لم يُسعفهم الواقع الإجرائي في توجيهاتهم وإعراباتهم، فوقعوا في حتمية المفاضلة القراءات، وإذا اتسع الفارق بين قراءة وأخرى في القرب من القياس اللغوي اضطر المانعون إلى الترجيح الخفي، بذكر نصوص الأئمة، أو الاعتداد بسيبويه وذكر اختياره[٣]. وخاصة إذا كانت القراءتان قويتين في الشهرة والإجماع.

٢-إن الباحثين يكادون يجمعون على أنّ مواقف النحويين المحققين والمتأخرين بالجملة أكثر مواءمة مع القراءات القرآنية من غيرهم، بسبب استقرار أمر التواتر واطمئنانهم إليه، ومع ذلك كله فالتغير في الموقف نسبيٌّ[٤]، فإذا كان

---

(١) في أصول النحو العربي ٥٨.

(٢) الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ٢٤٧.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢.

(٤) كثير من اضطراب مواقف الباحثين وحيرتهم في تفهُّم حركة نقد النحويين للقراءات مرجعها إلى غياب فكرة حتمية المفاضلة والتصنيف التي يقتضيها طبيعة الفكر النحوي، ولولا الدافع العلمي وحرص الباحث على محاولة الاستقلال بقضية المفاضلة عن قضية تضعيف القراءات وتلحينها، لأوضحتُ للقارئ -بنَفس مطوَّل-ما في هذا البحث من نقاط كثيرة يمكن أن يُستفاد منها في تفهم حركة نقد النحويين للقراءات القرآنية بشكل عام.

أبو حيان –رحمه الله–المتأخر والمعروف عنه بموقفه الأثري ودفاعه المستميت عن القراءات والقراء–قد فاضل بين القراءات المتواترة، فأي نحويٍّ غيره يمكن – طوعًا منه أو كرهًا–أن نجد تراثه النحوي خاليًا من المفاضلة؟!

ويظهر لي أنّ عدم تمايز المتواتر من غيره عاملٌ مهم في تجذر النظرة التفاضلية في التفكير النحوي، لكن ذلك لا يعني تلاشي حركة النقد للقراءات أو المفاضلة بين القراءات بعد استقرار التسبيع، إذ السر الأكبر في داخل أسس النظام لا خارجه، ولذا اضطر بعض الباحثين في التفرقة بين منهج المتأخرين بعد استقرار فن القراءات وأصوله بعد رأس السنة ثلاثمئة ومنهج المتقدمين قبلها إلى القول: «من كان عمله على النوع الأول وهو نقد القراءات وإخضاعها للمقاييس المختلفة فهو على نهج المتقدمين وإن كان في عصر متأخر، ومن كان عمله على النوع الثاني، وهو الاعتماد على الرواية في ذلك فهو على نهج المتأخرين، وإنْ وُجد قبلهم»[1]. والأمر، في تقديري، يعود لما أشرتُ إليه من حتمية المفاضلة في الفكر النحوي الذي لا يردها تقدمٌ أو تأخر.

***

(١) ضوابط الفكر النحوي ١/٣٣٠.

ثالثًا: حتمية وقوع المفاضلة بين القراءات من قبل اللغويين مرتبطة بعوامل اختلاف، ولا أقول تضاد، بين طبيعة علم القراءات وطبيعة علم النحو العربي، أوجزه في الفكرتين الآتيتين:

١-النحويون ينصون على أنَّ القرآن الكريم نزل على لغات العرب، قياسها وشاذِّها، يقول ابن بابشاذ (٤٦٩هـ): «والقرآن العظيم في أعلى رُتب البيان، منه ما يأتي على أقيسة النحويين، وهو الأكثر، ومنه ما يأتي على غير أقيستهم، وكلٌّ مسلمٌ مُتَّبعٌ كالنّص الذي يرتفع معه حكم القياس، فلا يجوز العدول إلى القياس مع وجوده»[(١)]، وأبو حيان يقول: «القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذِّها»[(٢)].

والنحويون، وإن كان عندهم «الشذوذ لا ينافي الفصاحة»[(٣)] في ذاته، إلا أنّهم يبنون قواعدهم على الكثير المطرد و«الشاذ مقصور على السماع، فلا يقاس عليه»[(٤)]، ومن يؤمن بهذا القياس وصفته -كأبي حيَّان-لا يسوغ أن تتساوى في توجيهاته القرآنية القراءةُ الآتيةُ على المطرد الشائع الذي يُؤمن به صراحة في تراثه النحوي بغيرها من القراءات.

٢-القراءات القرآنية تكونت وفق مبدأ التيسير والاتِّساع، فجاءت أفانين على سبعة أحرف، تتسع أفقيًّا لتلائم مذاهب النطق في جغرافية أكثر امتدادًا،

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٤.

(٢) البحر المحيط ٢٥/٤٧٦.

(٣) فيض نشر الانشراح ١/٤٢٧.

(٤) الخصائص ١/١٩٣.

أمَّا طبيعة التقعيد النحوي فهي طبيعة استقطاب وانتخاب تلائمان غاية تسهيل الاحتذاء بأعلى مستوى من كلام العرب وفق قواعد مطردة يسهل تمثُّلها، «وهذه الخصوصية في النظام النحوي تسمح، بل توجب أن يُخرج الباحث معطيات البحث فيه من التعددية والتنوع إلى الشمول والتّوحد قدر الإمكان، حتى يتسنى له أن يرسم صورة دقيقة لطبيعة العلاقات القائمة في هذا النظام»[1]، وبناءً لاختلاف الطبيعتين، فإنّ القراءة الموافقة للكثير الشائع المنتخب للتقعيد -بالضرورة- ستكون هي الفضلى في عمل النحوي، وإن كانت القراءة النائية عن القياس قوية في ذاتها ونقلها وقد تمكنت في القوة بنيلها شرف الانضمام إلى آي الذكر الحكيم.

وبالجملة فإنَّ «معيار اللغوي ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه، وأنّ أي محاولة لفرض منهج القراءة على اللغويين سيعني فرض منهج علمٍ على علمٍ آخر، كما سيظهر اللغوي بمظهر المضطرب أو المتناقض في أقواله وأفعاله»[2].

رابعا: إنّ تاريخ القراءات القرآنية منذ الأعمال الجليلة التي قام به الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم-في الجمع والتدوين والاجتماع على الرسم -يشهد بأن مبدأ (الاحتراز) من دخول غير القرآن فيه مقدّمٌ على جلب أو رصد كل قراءة يمكن أن يثبت صحتها أو تواترها.

---

(١) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ٢١٠.

(٢) البحث اللغوي عند العرب ٢٥.

وحين استقر أمرُ الأمّة على الشروط الثلاثة للقراءة الصحيحة، أصبحت وظيفة (شرط الرسم)، و(شرط العربية ولو بوجه) هي وظيفة احترازية من دخول ما ليس متواترًا في القراءات المتواترة[١]، وهذه الوظيفة الرئيسة لم يكن للقياس اللغوي أن يقوم بها لو تنازل اللغويون والنحويون عن أقيستهم بحجة التسليم المطلق لكل قراءة سُمعت أو نُقلت عن جماعة. والنحويون يحفظون للنقل أولوية، إذ القراءة عندهم، ابتداءً، نقلٌ لا قياس[٢]، لذا كان معيار تفضيلهم الأهم هو «القراءة التي عليها جماعة الحجة، وما يُروى من غيرها يقع فيه الاضطراب، وكذا أكثر القراءات الخارجة عن الجماعة، وإن وقعت في الأسانيد الصحاح إلا أنها من جهة الآحاد»[٣]، غير أن تمسكهم بأقيستهم هو من كمال مهمة العمل النحوي في خدمة القرآن الكريم وقراءاته، وأكثر الذين ينتقدون موقف النحويين لم ينتبهوا لحتمية ضياع الوظيفة الاحترازية لو تنازل النحويون عن أقيستهم. ومع تخلف تباين القراءة المتواترة من غيرها عند بدايات علم النحو العربي أصبحت مهمة الاحتراز التي قام بها النحويون آكد ما تكون، وبات النحويون يحلقون بجناحي النقل والقياس، ووجدنا إمامهم سيبويه في مواضع عدة «يُسلِّم بصواب القراءات ... ولكنه يضعها شأنها شأن النصوص الأخرى -في قوائم الملاحظة والتصنيف في مجال استنباط القواعد والأحكام النحويّة، ومن ثم كانت أحكامه من كثرة وقلةٍ وجودة وحسن، دون اعتراض على القراءة من حيث هي

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر ١/١٠.

(٢) ينظر: إعراب القراءات السبع ٢/٤٤.

(٣) إعراب القرآن، للنحاس ٥/١٤.

قراءة»[1]. ومنذ أن اختط الأئمة هذا المنهج النحوي إلى زمن النضج والتحقيق عند المتأخرين والتفاضل الحتمي (كثرة، قلة، جودة، ضعف) يسكن بنية التفكير النحوي، وبقي النص القرآني بجلاله المعْجز، «فإن قلت: هل يفضي ترجيح بعض على بعض إلى أن تكون الراجحة أبلغ من المرجوحة، فيفضي إلى أن المرجوحة أضعف في الإعجاز؟

قلتُ: حدُّ الإعجاز مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقبل التفاوت، ويجوز مع ذلك أن يكون بعض الكلام المعجز مشتملا على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن كالجناس والمبالغة، أو تتعلق بزيادة الفصاحة... وأمَّا الإيجاز فلا يلزم أن يتحقق في كل آية من آي القرآن؛ لأنَّ التحدي إنما وقع بسورةٍ مثل سور القرآن، وأقصر سورة ثلاث آيات، فكل مقدار ينتظم من ثلاث آيات من القرآن يجب أن يكون مجموعه مُعْجزًا»[2].

والحق أن المتأمل باسترسال فيما توفر للنص القرآني مما بذله أئمة القراءة «التي لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل»[3]، وما بذله أئمة العربيّة من صيانة القراءات المستفيضة من أن يتسرب إليها شيءٌ من غيرها من خلال التمسك بأقيستهم التي توجّه القراءات وتقوي سياجها وتجعلها مهيمنة على غيرها بحملها على أشرف المذاهب – المتأمل في ذلك، يُدرك حقيقة القول بأنه

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية ١٥٩.

(٢) التحرير والتنوير ٦٣/١.

(٣) النشر في القراءات العشر ١٠/١.

«لم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريرها متنًا وسندًا، وتدوينها وضبطها بالمشافهة عن أفواه العلماء الأثبات الأبيناء من التابعين، عن الصحابة، عن الرسول -صلى الله عليه وسلم-، فهو النص العربي الصحيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات، ولم تعتن أمةٌ بنصٍّ ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم»[1].

***

(١) في أصول النحو ٢٨.

الخاتمة:

بعد أنْ أنهيتُ درْس موضوع المفاضلة من خلال تبيان موقف النحويين من مبدأ (المفاضلة)، والتعرّف إلى موانع المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة (قراءة توظيفية)، واستقراء لمبدأ (المفاضلة) اللغوية في الفكر النحوي، آنَ لنا أن نوجز ما وصل إليه البحث من نتائج وتوصيات، وهي:

- أن النحاة الذين اشتهر عنهم منع المفاضلة بين القراءات المتواترة وفُهم من نصوصهم النظرية ذلك (ثعلب، النحاس، أبا حيان) –فاضلوا بين القراءات القرآنية في مؤلفاتهم مفاضلة صريحة.
- أن تفسير موقف المنع النظري المشتهر لبعض النحاة مع القيام بالمفاضلة عمليًا –أسلمنا بعد البحث والتحري في كتب النحو القرآني إلى حمله على ممانعة خاصة ليست عامة، وأنَّ في ناصية موانع المفاضلة عندهم هو أن تكون القراءتان متكافئتين في قوة الشهرة والقبول والتواتر.
- أنّ ما نطمئن إليه، وأثبتَه بحثُنا هذا من جوانب عدة –هو أنَّ المفاضلة بين القراءات القرآنية المتواترة أمرٌ حتمي، ويبعد أن يكون موقف النحوي هو الحياد المطلق أمام قراءات الآية الواحدة، ومردُّ ذلك–بالدرجة الأولى–إلى طبيعة عمل النحوي والبنية التفاضلية المتجذرة في التفكير النحوي، وإذا كنا أثبتنا أن طبيعة اصطفاء هذه القراءات المتواترة هي طبيعة تفاضلية عند

القراء[1]، فهي عند النحويين آكد؛ لأن ذلك واقع فيها من جهتين، خارجية (طبيعة القراءات المتواترة)، وداخلية (طبيعة النظام النحوي) ولذلك لم يثبت لنا- فيما قرأتُ-أن نحويًّا أسهم في توجيه القراءات القرآنية أو في إعرابها وبيان معانيها-ولم يُفاضل بين القراءات، بما في ذلك النحويون الذين لهم نصوص نظريَّة يُفهم منها منعهم أو تحرزهم من المفاضلة.

ولذلك نرى أن تداول هذه الظاهرة في البحث النحوي من منطلق التأييد أو الرفض أو الاكتفاء بذكر الفريقين: مَن أُسند إليهم المنع والجواز تداولٌ لا يُقدِّم للبحث النحوي إضافةً تذكر، ما لم نُثبت بالأدلة القاطعة أن نحويًّا ما وجَّه القراءات القرآنية المتواترة ولم يفاضل بينها تطبيقًا!

- والنتيجة التي اطمأن إليها بحثنا، هو أنّ علاقة اللغوي مع القراءات وتوجيهها هي علاقة تفاضلية بامتياز، ولذلك حاول بحثنا دفع التداول إلى المنطقة العميقة، إلى أسس تعامل النحويين مع القراءات، ليكون السؤال: هل يمكن أن يتحقق للنحوي، في إعراباته وتوجيهاته، الحياد المطلق من القراءات المتواترة المتعددة للآية الواحدة؟
- ما يمكن تسجيله من موقف أمام هذه الظاهرة الحتمية هو أنّ المنع يتوجه إلى المفاضلة المفضية إلى إسقاط القراءة الأخرى، على حدِّ قول أبي شامة: «وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين

(١) ونذكِّر هنا بما نقل أستاذ علم القراءات ومحقق الأداء فيها ابن الجزري، رحمه الله، عن أبي نصر القشيري قوله: «فإنا لا ندَّعي أنّ كل ما في القراءات على أرفع الدرجات من الفصاحة»، ينظر: منجد المقرئين، لابن الجزري ٢٠٣.

هاتين القراءتين حتى إنّ بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين وصحة اتصاف الربّ، سبحانه وتعالى، بهما»[1].

- أوصي الباحثين في قضايا القراءات القرآنية بالاستفادة مما نصّ عليه اللغويون من الموانع التي منعت بعضَ النحويين في مواضع محدّدة من عقد المفاضلة، مثل: كون القراءتين بمعنى واحد، وكونهما كآيتين كلّ واحدة منهما تؤدّى معنًى، وكونهما متكافئتين في قوة التواتر والشهرة، على نحو ما جرى تفصيله بالمبحث الثاني، فيستفدوا منها في ترشيد ظاهرة المفاضلة باقتصارها على المرجِّحات الحقيقية البيِّنة، إذ هو المنهج الأسدُّ، لا سيما أن هذا الكتاب المُعجز فيه من الأسرار البيانية التي لا تنكشف جُملةً واحدةً لكلِّ متطلِّب لها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

***

(١) إبراز المعاني ٧٠.

المصادر والمراجع:

- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، المكتبة الفيصلية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، للإمام الشاطبي أبو شامة الدمشقي، تحقيق: إبراهيم عطوه عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البنا، تحقيق: شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب (بيروت)، مكتبة الكليات الأزهرية.
- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، د. عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- الاختيار في القراءات-منشؤه ومشروعيته، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة، بيروت—دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، د. فؤاد بوعلي، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٥م.
- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، أفريقيا الشرق، المغرب، الطبعة الثانية، ٢٠١١م.
- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت—لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

- إعجاز القرآن، لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ.
- إعراب القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٨٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد النحاس، تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق: د. محمود فجال، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمر عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٥م.
- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٧م.
- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ=١٩٧٢م.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- تأويل مشكلة القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه: أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، حققه: حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- التفاوت البلاغي بين آي القرآن، للدكتور عبد المحسن العسكر، ضمن أعمال ندوة (مناهج البحث في بلاغة القرآن الكريم)، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ١٩٨٦م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
- جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م.
- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ=١٩٩٠م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين فهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.
- حديث الأحرف السبعة، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح قارئ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.
- الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، د. محمد سالم صالح، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- رسم المصحف—دراسة لغوية، د. غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية ببغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، تحقيق: علي فوده، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داوود، لسليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا—بيروت.
- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وغيره، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ=١٩٧٨م.
- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي ود. نزيه حمادٍ، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، تحقيق: د. عبد اللطيف بن محمد الخطيب، دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق: د. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ=١٩٩١م.
- ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية للطباعة.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، إشراف: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
- الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.
- في أدلة النحو، د. عفاف حسنين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- في أصول النحو العربي، د. السعيد شنوقة، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: أ.د محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، القاهرة، ١٩٦٦م.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بازمول، دار الهجرة، الثقبة (السعودية)، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

- قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
- قواعد نقد القراءات القرآنية—دراسة نظرية تطبيقية، د. عبد الباقي بن عبد الرحمن سيسي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.
- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.
- كتاب سيبويه، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩١م
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، إشراف: د. عدنان درويش، محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- اللسانيات وأسسها المعرفية، د. عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦م.
- لطائف الإشارات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق: عامر السيد وصاحبه، لجنة إحياء التراث، ١٣٩٢هـ.
- اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات، د.عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس—ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- مجالس ثعلب، أحمد بن يحي، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة بوزارة الأوقاف، مصر، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره: ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٣هـ=١٩٣٤م، سلسلة النشرات الإسلامية–٧.
- المدخل إلى علم القراءات، د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، معهد الإمام الشاطبي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، شهاب الدين أبو شامة، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ.
- مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- معاني الأحرف السبعة، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، تحقيق: د. حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- معاني القرآن للكسائي، جمع وتعليق: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، بيروت.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- المغني في الفقه، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.
- مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، د. مساعد بن سليمان الطيار، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: د. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب اللبناني، ١٣٩٩هـ.
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: عبد السلام الشدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ٢٠٠٥م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، د. لطيفة إبراهيم النجار، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٣م.
- منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، إربد، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ=٢٠١٠م.
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. شعبان صلاح، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- موطأ مالك، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- النحو العربي والدرس الحديث–بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجزري، بإشراف: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الواضح في أصول الفقه، لأبي الوفاء ابن عقيل، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن، لأبي عمر محمد بن عبد الواحد البغدادي الزاهد المعروف بغلام ثعلب، تحقيق: د. محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

***